بحث محكم | الفلسفة والعلوم الإنسانية | 20 فبراير 2020

المجتمع المدني والإيكولوجيا السياسية؛
بين السياقين الغربي والعربي

عياد أبلال
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2020
All rights reserved © 2020

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح سياق بروز الحركات البيئية من خلال جمعيات ومنظمات غير حكومية في الغرب، وكيف عملت سياقات اقتصادية وسياسية دولية على تعقيد وضع المجتمعات التي باتت مهددة بخطر التلوث والاحتباس الحراري، وكيف وجدت الدولة الوطنية، بما فيها البلدان المتقدمة، نفسها عاجزة عن تحقيق الأمن والسلامة البيئية، كما في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية؛ الشيء الذي جعلها تبتكر أشكالا جديدة للمقاومة وتحقيق الذات، من خلال مختلف مؤسسات المجتمع المدني، خاصة منها البيئية والتنموية، كشكل من أشكال تقسيم السلطة وتداولها ديمقراطيًا، كرد فعل اجتماعي ضد العنف البيئي، الذي يعتبر عملة النظام الرأسمالي. هكذا إذن، نشأت جمعيات ومنظمات حقوقية، سياسية، ثقافية... وبشكل موازٍ نشأت منظمات وهيئات غير حكومية للبيئة، باعتبارها- أي البيئة- في نهاية المطاف أفق ومبتغى كل المؤسسات الاجتماعية؛ ففي غياب بيئة نظيفة وتنمية مستديمة، فإن مستقبل البشرية سيكون مهدّدا بالكارثة. ولذلك، تحاول هذه الدراسة مقاربة الحركات البيئية سوسيولوجياً من خلال تفكيك وتحليل البيئة إلى مختلف مكونات منظومتها، حتى نقف على طبيعة التأثيرات المتبادلة فيما بينها، من منطلق فهم أفضل لطبيعة اشتغال المنظمات البيئية، وذلك عبر استنطاق مرجعياتها التأسيسية الثلاث:

1 - المنظومة الحيوية، وتشمل الأرض والهواء، بكل مكوناتهما الإيكولوجية والثرواتية (من الثروات).

2 - المنظومة التكنولوجية، وتتضمن مختلف وجوه الاستعمال التكنولوجية لاستغلال البيئة.

3 - المنظومة السوسيو-ثقافية، وتشمل هاته الأخيرة: المحدد الاجتماعي والتكوين الثقافي.

كما تحاول دراسة مرجعيات عمل الحركات البيئية، من خلال مفهوم الفاعلية، الذي يتأسس على مفاهيم فرعية من قبيل: العضوية، شبكات وخطاطات التواصل- مقولة البيئة وإيديولوجيا المؤسسة.

مقدمة:

إن الحديث عن المجتمع المدني في المغرب والعالم العربي، حديث مخضب بكثير من الإشكاليات المنهجية والمعرفية، بما يضمره من قضايا وأسئلة شائكة، إذ إن الانتقال من السياق الغربي الذي ظهر فيه المفهوم لأول مرة، إلى السياق العربي، لم يخل من تشويه واختزال وتوظيف إيديولوجي، ولم ينفصل يوماً عن رهانات الدولة ومصوغات الحكم والسلطة، وهو ما عرفه المفهوم في سياق نشأته الأولى، لا في صراع المجتمع المدني مع الكنيسة والفكر الثيولوجي، ولا في الجدل الذي رافقه، وهو يحاول أن يحقق استقلاله الذاتي كنتاج للحداثة السياسية. وإذا كان الغرب قد استطاع بنجاح أن يخلق رابطا مؤسساتيا، ظل يتقوى باستمرار بين الدولة والمجتمع المدني، بين سلطة الحكومات وسلطة المجتمع، نتيجة التقويض الذي مارسته الحداثة، وما تزال على كل السلط التي تمنع أو تكبح تحرّر الشعوب، فإن العالم العربي فشل في تقويض كل أسس الاستبداد والسلطوية، نتيجة تظافر وتعالق السياسي بالديني من جهة، وزواج الاقتصادي بالسياسي من جهة أخرى. الشيء الذي أعاق ميلاد الليبرالية الحقة، باعتبارها حاضنة المجتمع المدني، الذي لم يستطع أن ينفصل عن تشكيلات المجتمع الأهلي، القبلية والطائفية والعصبية، وحتى إن تحقق له ذلك نسبياً، فإنه فشل في الابتعاد عن حضن الدولة ورهانات السلطة الحاكمة، مما جعل العالم العربي يفرز إيكولوجيا سياسية مانعة لتحرّر المجتمع المدني، بل وتوظيفه لصالح تكريس الاستبعاد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

إن التوازن بين السلط الناظمة للاجتماع والعمران البشريين، والذي يشكل أحد ثوابت الممارسة السياسية في الغرب، والذي يخضع بدوره لدرجات وتوترات مختلفة من دولة إلى أخرى، فيما يخص تحرر واستقلالية المجتمع المدني، يكاد يغيب في السياق العربي لعدة اعتبارات مرتبطة أساسا بطبيعة الإيكولوجيا السياسية، وهو ما ينعكس على مدى استقلال هذه السلط، حيث يعتبر تداخل هذه الأخيرة من خصائص الدولة الوطنية في السياق العربي، إذ لا حديث عن استقلال السلطة القضائية عن التنفيذية وعن التشريعية، ولا حديث عن استقلال سلطة الإعلام، الذي يتحول بدوره إلى آلية من آليات الحكم والهيمنة. من هنا تتضرر الثقة السياسية، وتتقوض مؤسسات الوساطة بين المجتمع والدولة، وهو ما أفرز على امتداد العقود الأخيرة توترات وانتفاضات اجتماعية وسياسية، ليس آخرها ثورات وحراكات ما سمي بالربيع العربي.

إن أهمية المجتمع المدني في تأهيل المواطنين وإعدادهم الثقافي والاجتماعي والسياسي من أجل المشاركة السياسية المواطنة، بتحقيق التوازن المجتمعي وصيانته، بات يفرض على المسؤولين في العالم العربي إيلاء مزيد من العناية بتأهيل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، ومنحها مزيدا من مساحات الحرية والاستقلالية، حتى تصبح قوة اقتراحية، تمكنها من المشاركة في تأطير المجتمع وتأهيله للعب أدوار طلائعية، تقيه شرّ الهزات والتوترات والاحتجاجات، التي أضحت في انتشار وتزايد ينذر بالخطر القادم،

وهو الخطر الذي تَوَضّحَ حجمه و«خرابه» في ما خلفه الربيع العربي، نتيجة التدخل الغربي المباشر وغير المباشر عل حد سواء، من دموية واقتتال وتخريب وانهيار في العراق، سوريا، ليبيا، اليمن، أو في عودة السلطويات في عدد من الدول الأخرى التي استطاعت أن تنجو من تبعات هذا «الربيع».

«إن علاقة الدولة بالمجتمع لا تخضع لمؤشر استدلالي واحد، بل هي متعددة في أنماطها تعدد أنماط أطراف هذه العلاقة: ففي الدولة الحديثة، تميل هذه العلاقة إلى أن تكون مفتوحة بدرجة أكبر بسبب أن قيام الدولة الحديثة يستتبع قيام المجتمع المدني حكما. أما في الدولة التقليدية، أو السلطانية، أو الثيوقراطية، أو الفاشية، فإن الاضطراب يصيب تلك العلاقة بسبب طبيعة الدولة (غير المدنية وغير الديموقراطية)، وبسبب ما ينجم عن تسلطها من نتائج على صعيد كبح تَكَون وتطور مجتمع مدني حديث. ينتهي النموذج الأول إلى قيام نوع من الهارموني بين الدولة والمجتمع المدني، فتتخذ التناقضات الاجتماعية والسياسية شكلا من التعبير أو التصريف السلمي، بينما ينتهي النموذج الثاني إلى تأسيس وتعميق قطيعة بين دولة تميل - أكثر فأكثر - إلى أن تصبح دولة تسلطية، وبين مجتمع يميل - أكثر فأكثر - إلى أن يكون عصبويا. ومن هذه القطيعة، يتغذى الاحتقان الاجتماعي، ويميل التناقض الداخلي إلى التعبير عن نفسه في صورة حروب- أو أشباه حروب- أهلية»[1].

ضمن هذا الأفق، فإن المجتمع المدني المفقود في العالم العربي، يحثنا على إعادة النظر في الثقافة السياسية الحالية، والتي لم تستطع أن تتبنى خيارات الحداثة والديموقراطية، نتيجة فشل الدولة في تحقيق تعليم ناجح ونافع وفعال، منفتح على عالم المعرفة كما تمثله عدد من البلدان التي راهنت على التقدم العلمي والمعرفي، وعلى التنمية البشرية بكل ما يرتبط بذلك من تنمية الذكاءات البشرية منها والاصطناعية، وهو رهان شمل تأهيل كل القطاعات الاجتماعية من صحة وسكن ورعاية وتشغيل...إلخ، حيث كان المجتمع المدني شريكا أساسيا في هذا الانبثاق المجتمعي الهائل التطور. كما يرتبط بتغيير الثقافة السياسية، حيث تصبح أكثر فعالية وحيوية، انطلاقا من تجسير الهوة بين الدولة والمجتمع المدني وخلق تسويات بين كل التعارضات المنفرة للعمل الجماعي المشترك، بما في ذلك تأهيل كل المؤسسات، وهو ما يتطلب "استقطابا واسعا للنخب وشق قنوات متينة للمشاركة الجماهيرية في المؤسسات الرئيسية، وحيث لا يتم تحقيق ذلك، أو التكيف معه وإعادة إنتاجه عند الضرورة مع التغير الاجتماعي، قد يتعرض الاستقرار الديموقراطي بشكل واضح للتآكل"[2]. مثلما يشهد ذلك العالم العربي بين الفينة والأخرى، ليس آخرها طبعا ما حصل إبان وبعد الربيع العربي؛ وذلك راجع إلى كون أن ميلاد المجتمع المدني جاء نتيجة ولادة قيصرية، ولم يكن في العمق

1- عبد الإله بلقزيز، في الديموقراطية والمجتمع المدني، مراثي الواقع، مدائح الأسطورة، الطبعة الأولى، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2001، ص 32

2- لاري دايموند، مصادر الديموقراطية، ثقافة المجموع أم دور النخبة، ترجمة، سمية فلوعبود، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، 1994، ص 14

نتيجة حوار توافقي ما بين الدولة من جهة، والمجتمع من جهة أخرى، في سياق عقد اجتماعي مؤسس على ثقافة سياسية ديموقراطية تميز عادة الدولة الحديثة. وعموما، فإن الاطلاع على خريطة المجتمع المدني في العالم العربي، وآليات ومرجعيات اشتغاله، يقودنا لاستخلاص أن القصور بنيوي وليس ظرفيا، إذ إننا نجد تنظيمات تتكون على أساس الحرية الفردية في اختيار مجالات العمل والنضال، تحت شعار المجتمع المدني، لكننا في الوقت نفسه نفاجأ بكيفيات وطرائق العمل داخلها، تبدو وكأنها تكبل الإرادة والعقل، فتصبح التنظيمات تلعب دور المؤطر لمصالح الفئات الحاكمة ودور المنبت الذي يربى فيه الشباب تربية تجهض تطلعاته إلى الحوار الحر، واستعمال طاقاته للاستشراف وبعث الأوتوبيا".[3]

1- في تعريف البيئة وعلاقتها بالإيكولوجيا السياسية

تعددت التعاريف الخاصة بالبيئة بتعدد المقاربات والتخصصات، لكنها جميعها تجمع على قواسم مشتركة، من خلالها تصبح البيئة كمفهوم مرجعي واصطلاحي يعني ضمن ما يعنيه كل ما يتعلق بالمحيط المادي والمجالي الذي يحيا ويعيش فيه الإنسان، ويتكوّن من المعطى الطبيعي: من ماء وهواء وتراب، بالإضافة إلى الكائنات الأخرى من طيور وحيوانات وحشرات، وهو ما تشير إليه بعض التعاريف بالبيئة المحيطة بالإنسان.

بالرجوع إلى المعاجم اللغوية، تتضح الدلالات الثاوية للبيئة، مثلما تتسع معانيها، لتشمل مختلف الموارد الطبيعية في باطن الأرض وفي عمق البحار والمحيطات، كما تشمل المناخ في ارتباط جدلي بالإنسان الذي خُلق لإعمار الأرض. فـ "بالرجوع إلى معاجم اللغة العربية وقواميسها، نجد أنها تتفق على أن البيئة كلمة مشتقة من فعل "بوأ"، فيقال فلان تبوأ منزلة في قومه، بمعنى احتل مكانة عندهم، كما لها معنى لغوي آخر يعني في بعض الأحيان المنزل، وليس الموضع، فيقال تبوأ الرجل منزلا؛ أي نزل فيه، وبالرجوع إلى المنجد الأبجدي، نجد أن مصطلح البيئة يقصد به المحيط، فيقال: "الإنسان ابن بيئته". أما مصطلح الطبيعة، فيقصد به "المخلوقات التي يتكون منها الكون"[4].

3- عبد الله حمودي وآخرون، وعي المجتمع المدني بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1998.ص 233

4- علي سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الاشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 5، نقلا عن: وافي حاجة، جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة، منظمة السلام الأخضر والصندوق العالمي للطبيعة نموذجا، بحث لنيل شهادة الماجيستير في القانون، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، إشراف الدكتور مزيان محمد أمين، السنة الجامعية 2013-2014، بصيغة pdf على الرابط:

http://e-biblio.univ-mosta.dz/

أما في اللغة الفرنسية، فيفيدنا معجم "لوبتي روبير" أن أصل كلمة البيئة في اليونانية مشتق من حَوَّلَ وأَدَارَ ومن الإغريقية ما يفيد الدائرة والمحيط والاستدارة، وهي اصطلاحا كل العناصر التي تشكل جوار كائن حي أو مجموعة من أصل بشري أو حيواني أو نباتي، والتي من المحتمل أن تتفاعل معه بشكل مباشر أو غير مباشر. لكن منذ سبعينيات القرن العشرين، استخدم مصطلح البيئة لتعيين السياق البيئي العالمي؛ أي مجموعة الظروف الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والمناخية والجغرافية والثقافية التي تتطور فيها الكائنات الحية، بما في ذلك البشر على وجه الخصوص. وبالتالي، فإن البيئة تشمل الهواء والأرض والمياه والموارد الطبيعية والنباتات والحيوانات والأشخاص وتفاعلاتهم الاجتماعية. وقد رفعت حركات السلام ودعاة حماية البيئة وعي الناس بأن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية للأرض يشكّل خطراً طويل الأمد على البشرية، حيث أصبحت حماية البيئة تدريجيا مصدر قلق للسياسيين»[5].

إن «البيئة - بصفة عامة - كلمة مأخوذة من المصطلح اليوناني OIKOS، الذي يعني: «بيت أو منزل»، وكثيرًا ما يحدث الخلط بين علم البيئة Ecology والبيئة المحيطة، أو ما يسمى أحيانًا بـ: علم البيئة الإنساني Environment؛ ذلك أن علم البيئة (الإيكولوجيا) يشمل دراسة كل الكائنات أينما تعيش، بينما يقتصر علم البيئة الإنسانية Environment على دراسة علاقة الإنسان الطبيعية دون سواها، كما أنه من الملاحظ أن علم البيئة (الإيكولوجيا) ينادي بضرورة الاهتمام بالعلاقات المتداخلة بين الكائنات الحية، بما فيها الإنسان، والوسط الذي تقطنه، ومدى التأثير المتبادل ما بين الكائنات الحية وذلك الوسط، ويركز علم البيئة على ضرورةِ وجود التوازن والتلاؤم ما بين الوسط والكائنات الحية، وإذا وجدت حالة اللاتوازن، ظهر الاختلال البيئي المتمثل في كثير من الظواهر، مثل: التلوث، والانقراض، والجفاف، والتصحُّر، وغيره. ولذا، فإن علم البيئة (الإيكولوجيا) يركز على الاهتمام والتعرُّف على السلوك والتأثيرات المختلفة والمتداخلة بين الكائنات الحية، بهدف توضيح الخصائص الأساسية للعوامل الحية وعلاقتها بالعوامل غير الحية»[6].

إن التركيز على المشترك بين دلالات مفهوم البيئة في مختلف المعاجم، يشير إلى الأساس الذي تصبح فيه البيئة قاعدة الإيكولوجيا، كعلم وكوعي بيئوي، وهو وعي لا ينفصل عن السياسة بصفتها فن تدبير الممكن بالنسبة إلى الإنسان حسب مارغريت ميد؛ ذلك أن مجموع العناصر التي تشكل الوسط الذي يعيش فيه الإنسان بما في ذلك ما يحيط به من كائنات ومكونات طبيعية، يعني أن البيئة بالنهاية هي أساس السياسة

5- Définition du mot environnement selon le dictionnaire le petit robert, in Toupie dictionnaire sur: http://www.toupie.org/Dictionnaire/Environnement.htm

6- مصطفى البرجاوي، البيئة وعلاقتها بالإنسان، البيئة بين العالمي والمحلي، على موقع الألوكة الثقافي، انظر الرابط:
https://www.alukah.net/culture/0/79147/ 2010/12/12 تم التصفح يوم.

ومنتهاها. ولذلك، فاللغة العربية، ربما في قوتها الدلالية والمعجمية تفيد هذا المعنى، ولعلنا نجد في لسان العرب ما يجعل الأصل الاشتقاقي للفظ بيئة، وهو «باء» و«بوأ» ما يفيد النزول والإقامة.

إذا كانت النظافة هي عمل الجميع، فهذه هي الحال بالنسبة إلى المواضيع البيئية والإيكولوجية، والتي ينبغي الإشارة إليها، وهما مفهومان متميزان للغاية، ليس فقط من حيث التعريف، ولكن في التفسير أيضاً. ففي كثير من الأحيان هناك ارتباك، فالاختلافات والتأثيرات الحقيقية لكل مفهوم على التنوع البيولوجي وحماية البيئة حقيقية للغاية. «يشير علم البيئة إلى العلم الذي يحلل التفاعلات والآثار بين الكائنات الحية ومختلف النظم البيئية الحالية. كما يشير المصطلح أيضًا إلى علم الإسكان. من هنا، ستشتق العديد من الأسماء الشائعة من هذه الكلمة مثل «عالِم البيئة» الذي هو عالم متخصص في علم البيئة، أو «إيكولوجي» وهو ناشط يدافع عن الطبيعة والتوازنات البيولوجية، للحد من النشاط البشري بهدف حماية واستعادة البيئة على المدى الطويل. تعني كلمة بيئة بالأحرى جانبًا خارجيًا أكثر، وهو إطار الحياة الإنسانية الذي يتطور غالبًا دون قياس تأثير نشاطه؛ ذلك أن البيئة الطبيعية تتعرض للتدهور والإفراط في الاستغلال وإزالة الغابات والتلوث (في التربة والهواء والماء)، والذي غالبًا ما يكون نتيجة للتأثير الهائل للأنشطة البشرية. إن علم البيئة، أو الإيكولوجيا، هي فكرة علمية أكثر عرضانية. إنها توفر فهمًا أفضل للبيئة الفيزيائية الحيوية والبيئة البشرية، والعلاقات بين الكائنات الحية، والتغيرات التي تحدث في هذه العلاقات».[7]

إذا كان الإطار العام للبيئة يحدد النظم البيئية المختلفة التي تشكل كوكبنا، فإن الإيكولوجيا هي أداة حقيقية "لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري"، بما هي واحدة من أكثر الظواهر المقلقة التي يمر منها كوكبنا، بشكل يجعل هذه الأداة آلية لا مندوحة عنها لتحليل التغيرات المناخية وتحديد المشكلات البيئية الملحة: انبعاثات الغازات الدفيئة، التصحر، ذوبان القمم الجليدية، موجة الحر، الجفاف...إلخ. وكذلك عواقبها المباشرة على مستقبل البشرية. لذلك، فإن "مصطلح الايكولوجيا مربك، لأنه يتضمن البعد السياسي. الأحزاب الخضراء التي ظهرت في الستينيات تدعو إلى حماية الطبيعة والبيئة. لذلك، غالباً ما تستخدم هذه الأخيرة مصطلح علم البيئة أو الإيكولوجيا لتعينها في اللغة اليومية. في الواقع، سيكون من الأفضل استخدام كلمة "البيئوية" écologisme، التي تتوافق مع أيديولوجية سياسية. وهنا، يجب عدم الخلط بين الإيكولوجيا السياسية، وهي مجموعة من التيارات الفكرية التي تصر على أخذ القضايا البيئية بعين الاعتبار في جميع الإجراءات أو القرارات السياسية، والإيكولوجيا كعلم خاص بالبيئة. بالرغم من التعالق الموجود بينهما"[8].

7- comité de rédaction, Écologie et environnement: quelles différences? in https://www.fournisseur -energie.com/blog/écologie-et-environnement-quelles-différences/

8- ibid, idem

وما بين الإطار العام للبيئة والإطار العام للسياسة، ينتصب أمامنا مفهوم الإيكولوجيا السياسية، والتي تعني في سياق الاقتصاد السياسي ممكنات التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة بمختلف نظمها الإيكولوجية، كإطار تتحدد من خلاله طبيعة التنمية الكفيلة بالربط الإنساني والأخلاقي للسياسة بالبيئة، وهنا يجب أن نميز بين مفهومين أساسيين في الاقتصاد، وهما التنمية والنمو أو التطور. فالنمو لا يتضمن دائما البعد التنموي في تجلياته الاجتماعية، بما يضمن الكرامة والعدالة الاجتماعية بين الأجيال من دولة إلى أخرى، ما بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة، من جهة، وما بين الأجيال في تعاقبها من جهة أخرى.

فـ "إذا كان تعبير "التنمية المستديمة" في صلب الموضوعات البيئية، فإن البعض يفضله على التطور أو النمو المستديم؛ فالمصطلحان يضمران علامات التمييز التي تظهر فجوة بين المفاهيم؛ ففي بعض الأدبيات قد يحملان التعريف نفسه أحياناً، لكن عندما يشير مصطلح النمو إلى رؤية أحادية للمفهوم (النمو / النقص)، فإن كلمة "التطور" لا تتضمن أي توجه، إذ من المحتمل أن يقع التطور في هذا الاتجاه أو ذاك، في حين أن التنمية المصحوبة بسمة "الاستدامة"، وهو ما يعني ضمنياً المعنى الأنجلو ساكسوني المزدوج للتقدم الذي يمكن أن يستمر في الوقت ("المستديم")، يكون مدعوما من مختلف الجهات الفاعلة على مختلف المستويات (المسؤولية الاجتماعية للشركات والجمعيات والمؤسسات والمستهلكين ومبادرات المواطنين)، وهو ما يجعل التنمية المستديمة قاسما مشتركا بين مختلف الأطراف المسؤولة عن البيئة.

إذا كانت الإيكولوجيا السياسية كتخصص من تخصصات العلوم السياسية تُعنى بدراسة العلاقات التي تربط النسق السياسي بباقي المجالات ذات الصلة، وخاصة علاقة المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالبيئة، فإن جوهرها يكمن في العلاقة الجدلية بين البيئة والتنمية، حيث تصبح التنمية البشرية المستديمة هي الهدف الأسمى الذي يبتغي سلامة الاجتماع والعمران البشريين من كل تدمير وفساد وخراب. ولذلك، يعتبر التلوث، الاحتباس الحراري، تدمير الغطاء النباتي، التعدد الإيكولوجي، استنزاف الثروات منظورا إليها سياسياً من أهم مواضع الإيكولوجيا السياسية، والتي تعتبر الحركات البيئية والإيكولوجية والحقوقية، من أهم الحركات التي تمنح الإيكولوجيا السياسية دلالاتها الشاملة. من هذا المنطلق، لا يمكن تصور إيكولوجيا سياسية صحية وفاعلة دون أن تستند على دعامة بيئية وديمقراطية، حيث يصبح المجتمع المدني رافعة أساسية لها، وبدونه لا يمكن تأهيل المجتمع سياسياً وثقافيا واجتماعيا، للحفاظ على البيئة وصيانتها وفق رؤية تشاركية تجعل الدولة في خدمة المجتمع المدني، وتجعل المجتمع المدني في خدمة الدولة، خاصة وأن "المنظومة السياسية تدرك دوماً بعبارات دينامية كتبادل مستمر بين المد المتدفق في داخلها والبيئة"[9].

9- فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص 143

وبما أن التلوث البيئي بات ظاهرة حضرية بامتياز، فإن العلماء والمختصين في الإيكولوجيا السياسية ما فتئوا ينادون بضرورة التفكير في التنمية الحضرية المستديمة، باعتبارها مسألة "الجمع بين مفهوم التنمية المستديمة، مع الانضباط الميداني، وضع التشغيل لتخطيط الفضاء، تخطيط المدن. أخيرًا، يكون لكل منهما هدف مشترك، ألا وهو تحقيق تنمية متناغمة للسكان في مكان خاضع للسيطرة، والإجابة عن رغبات كل واحد في معرفة ما يريد، والعيش والعمل وتعليم أبنائه والحصول على الحد الأدنى من وقت الفراغ، والاستقرار سياسياً واقتصاديا وثقافيا. تبدو المهمة صعبة، ولكنها ليست مستحيلة، لأن الخبرة بالفعل بدأت على نطاق واسع في بلدان الشمال الأوروبي، على سبيل المثال"[10].

وإذا كان التلوث ظاهرة حضرية بامتياز، خاصة في بلدان العالم الثالث، نظراً لارتباط التصنيع بالمدن ومداراتها من جهة، وارتفاع الكثافة السكانية نتيجة الهجرة القروية من جهة أخرى، فإن الإيكولوجيا السياسية لا تنفصل عن الإيكولوجيا الحضرية، بكل ارتباطاتها بقضايا الديموغرافيا والإسكان والصحة وما إلى ذلك. "لقد حصل تفجر المدن النامية بالسكان على حساب إفراغ الريف والبادية، وبالتالي على حساب القطاعين الزراعي والحيواني، فضلا عن أن التكنولوجيا الموجودة فيها هي تكنولوجيا مستوردة. لذلك، فإن النمو الحضري فيها أثقل كاهلها وأوقعها في عجز أضحت غير قادرة على مواجهته لفقدان الخبرة في تنظيم السياسات الإنمائية التي تستوعب هذا التغير الديموغرافي السريع، الذي تشهده هذه الدول ولضعف الإمكانات المادية لديها، مما جعل الفقر ينتشر بشكل مخيف وأجبر الفقراء الوافدين بالتوجه إلى السكن في أحياء غير منضبطة"[11]، ومهما اختلفت التسميات، ما بين أحياء الهامش، أو الهشاشة، أو العشوائيات، فإن الوضع الاجتماعي الذي تعيشه هذه الأوساط كارثي بكل المقاييس، إلى حد وصلت فيه الساكنة في بعض البلدان إلى السكن في المقابر، كما هو الحال بالنسبة إلى مصر.

لقد ارتبط تطور البلدان النامية منذ منتصف القرن العشرين بتطور ديموغرافي وحضري غير متوازن، وهو ما جعل هذا التحضر تواجهه اليوم الكثير من التحديات، من قبيل: البطالة، ومشاكل الإسكان، وانعدام الأمن، والظروف غير الصحية ... دون أن تنفصل هذه التحديات عن المشاكل البيئية، التي باتت تشكل نقطة التقاء جميع هذه التحديات، بدرجات متفاوتة وتثير مسألة استدامة المدن؛ فـ "الواقع أن مفهوم المدينة المستديمة، كما انبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في "ريو"، ومن خلال جدول أعمال القرن21، له بُعد اقتصادي واجتماعي وبيئي ثلاثي، يسير جنبا إلى جنب مع عملية التنمية التي هي نفسها

10- M'hammedi Mouna, Urbanisme et développement durable: Plaidoyer pour une ville meilleute, in Ville et e - vironnement durable en Afrique et au Moyen Orient, op. cité. P.259

11- أحمد أمين بيضون، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد، الطبعة الثانية، دار بيسان للنشر، بيروت، 1998، ص 269

مستديمة، والتي تنطوي على التمكن من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية"[12]. بيد أن سياسة التعمير في البلدان المتخلفة لا تخضع إلى التخطيط الاستراتيجي المبني على رؤية إيكولوجية، تضمر المستويات الثلاثة، بقدر ما تخضع لمنطق الارتجال والحلول الترقيعية؛ "ففي إفريقيا والشرق الأوسط مثلاً، يحدث التحضر بشكل عام وسط تزايد مستويات الفقر الحضري، وأحد مظاهره المكانية، هو انتشار الأحياء الفقيرة وغيرها من أشكال الإسكان غير المستقر، وهي عرضة بشكل عام للمخاطر الطبيعية، مما يشكل تهديداً حقيقياً للسكان وعلى المدى الطويل لأية تنمية مستديمة لهذه المناطق»[13].

إذا كانت العلاقة بين التوسع العمراني والتنمية شديدة التعقيد والخصوصية، فإن فعل الاستدامة، باعتباره فعلا مؤسّسا للتنمية المفقودة في العالم العربي، يقتضي لزوماً أن يتأطر العمران البشري في سياق وعي إيكولوجي يمنع كل تدمير للغطاء النباتي الكفيل بضمان حاجيات المواطنين من المساحات الخضراء من جهة، والتنوع الإيكولوجي من ماء وهواء وأشجار من جهة أخرى، خاصة وأن متوسط المساحة الخضراء لكل مواطن في البلدان العربية دون المستوى العالمي بكثير، وهو ما يكشف حجم الفقر في الوعي الإيكولوجي، الذي بموجبه تصبح ثقافة الإسمنت ثقافة مهيمنة على خطاطة التواصل العمراني، وهو وضع مشترك مع كل البلدان الثالثية؛ فمعايير «نوعية الهواء في أغلب المدن الكبيرة في هذه البلدان أقل بكثير منها في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، وهي أقل كثيرا من المعايير المعترف بها دوليا للصحة الجيدة»[14].

الأمر الذي بات يتطلب من الحركات والجمعيات البيئية، قبل المؤسسات الرسمية والحكومية القيام بنقد جدري للاغتراب العمراني الذي تشكو منه مجتمعاتنا، خاصة إذا علمنا أن فعل التمدن بالعالم العربي منفصل عن مقوماته البيئية والإيكولوجية، وهو ما تعكسه بشكل مباشر مخططات التصميم العمرانية les plans d'aménagement urbaine، سواء في إعادة هيكلة أحياء الهشاشة والعشوائيات، أو في التخطيط للمدن الجديدة في سياق تحويل المراكز شبه حضرية إلى مدن، وهي سمة تتقاسمها معظم البلدان العربية، خاصة في غياب التخطيط على المستوى المتوسط والطويل للتوسع العمراني. من هنا، تتضح جسامة المسؤولية الملقاة على عاتق فعاليات المجتمع المدني.

إن قدرة المجتمع المدني على التأهيل والتأطير يجعل الدولة الذكية في حاجة ملحة لخلق مساحات للشراكة والتعاون، الذي ليس إلا منح الأفراد كما الجماعات، الحق في المواطنة، والذي ليس سوى الحق في

12- Mohammed Refass, Conférence introductive: Quelle durabilité pour l'urbanisation en Afrique et au Moyen Orient, in Ville et environnement durable en Afrique et au Moyen Orient, édité par Taoufik Agoumy et Mohammed Refass, éd, université Mohamed V, 2012, p11.

13- Chbbi chemrouk Naima, d'après l'introduction du livre: Ville et environnement durable en Afrique et au Moyen Orient, op. cité; p.9

14- أحمد أمين بيضون، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 310

المدينة والمدنية، ولعل ما تعيشه المدن العربية من فوضى وإجرام وتهميش واستبعاد اجتماعي واقتصادي لخير دليل على غياب هذا المجتمع بجمعياته ومنظماته الفاعلة في الميدان، وهيمنة الدولة التقليدية التي لم تستطع أن تصل إلى الدولة الحديثة، حتى وإن كانت ترفع شعاراتها يومياً. فمن احتلال الملك العام والأرصفة، وتضاعف عدد الباعة المتجولين، وانتشار العشوائيات والأزبال، وتضخم مستويات الانحراف والجريمة والعنف بكل أشكاله والاتجار بالممنوع، ومقارنة بالدول الغربية التي نجحت في تأهيل مدنها وحواضرها تأهيلا مدنيا، يتضح جلياً مدى الحاجة إلى تعاقد اجتماعي وسياسي جديد بالعالم العربي، بين الدول من جهة والمجتمعات والشعوب من جهة أخرى، عبر تأهيل المجتمعات المدنية تأهيلا يبتغي خلق إيكولوجيا سياسية جديدة على قاعدة الشراكة التنموية، التي لن تنجح في تحقيق أهدافها إلا بفضل تفويت السلط، لا تمركزها في أياد دون أخرى، وفي تأهيل الجهوية الترابية والمجالية على كافة المستويات دون تركيزها في المركز على حساب المحيط، وهذا التأهيل الترابي والمجالي، بما يحمله في العمق من تأهيل بشري، يجعل مسؤولية المجتمع المدني وأهميته من أهمية الخيارات الديموقراطية الكبرى، التي باتت الحل الوحيد أمام بلدان العالم العربي وشعوبه الطامحة إلى التحرر والتنمية والتقدم، ومن بينها المغرب الذي يعد رائدا على المستوى العربي في تبني استراتيجية وطنية طموحة حول البيئة، بالرغم من تواضع النتائج ميدانياً.

إن الإيكولوجيا السياسية، أو بتبسيط اصطلاحي علم البيئة السياسية، هو المجال الشامل للسياسة التي لا يمكن الحديث عنها أو دراستها بمعزل عن البيئة التي يعيش فيها الإنسان، وهي بيئة تتجاوز الحدود الجغرافية لمفهوم الدولة الوطنية، بكل ما يقتضي ذلك إعادة تعريف السيادة في القانون الدولي، حيث تصبح في مفهومها العام، والذي يقتضي وفقا لارتباطها بالبيئة النظر إلى الإنسان ككائن كوني، ذلك أن ما تتعرض إليه البيئة من دمار في أية بقعة جغرافية، يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر عليه أينما كان، وحيثما حل وارتحل، حتى ولو توهم الإنسان أن استنزاف الثروات الطبيعية لبلد من البلدان وتدمير بيئته بسبب الحروب أو الصناعات لا يهمه، طالما أنه ينتمي إلى بلد آخر، خاصة في زمن النيوليبرالية المعولم بامتياز، حيث الأزمة البيئية التي يعيشها العالم، هي أزمنة كونية تهدد البشرية كلها؛ ذلك أن "المشاكل البيئية ذات طبيعة دولية، حيث لا يمكن أن تقتصر أسباب التلوث الجوي أو الأرضي، وتدهور الموائل البحرية، أو المعرفة العلمية اللازمة للتعامل معها على بلد واحد، أو أن تقف عند الحدود الوطنية. من هنا، فالتعاون الدولي ضروري، ولكن، في الوقت نفسه، ومهما كانت احتياجاتها للتعاون، فليس لجميع الدول المصالح نفسها عند مواجهة مشكلة بيئية، حتى لو كان هناك بعض الحالات التي حدث فيها تعاون دولي دون تضارب في المصالح، فثمة صراعات حتمية تقريبًا، في هذا التعاون"[15].

15- Pamela Chasek, Lynn Wagner et I. William Zartman, Le Maghreb face à l'internationalisation de ses problèmes environnementaux, in L'Afrique du nord face aux menaces ecologiques, dirigé et édité par Abdellatif Benchrifa et Will D. Swearingen, édition de l'université Mohamed V, 1995, p. 277

إن تضارب المصالح بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة، أو بتعبير اقتصاديي التنمية، بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، هو في العمق أحد نتائج وتجليات الاقتصاد الرأسمالي، خاصة في بعده النيوليبرالي، ولذلك ففهم الاستنزاف الذي تتعرض له مقدرات بلدان الجنوب، لا يستقيم إلا بفهم آليات اشتغال هذا النظام الاقتصادي، خاصة على مستوى ضرب ميزان الأداءات لهذه البلدان؛ فمقابل الأثمنة البخسة لهذه المقدرات، يكون ثمن المنتوجات المصنعة القادمة من الشمال جد مرتفع، ومما يزيد الأمر خطورة هو منطق الربح الذي يتأسس على تسريع وثيرة التصنيع بشكل غير محدود، مما يعرض الثروات الطبيعية والبيئية لبلدان الجنوب لمزيد من الاستنزاف والدمار؛ ففي الاقتصاد الرأسمالي، يهدف المستثمرون إلى مفارقة الجمع بين عدد من العوامل، من قبيل: ضمان الكلفة الدنيا لعملية الإنتاج، مقابل السيطرة على أقصى ربح ممكن، والذي يعني بالنسبة إلى الشركات الكبرى: الحد الأقصى من القوة، وبالتالي مضاعفة الاستثمارات، وضمان التواجد الدائم في السوق العالمية، بشكل يجعل البلدان النامية مجرد موارد لهذا الاقتصاد[16].

على مستوى الاقتصاد السياسي، يتأسس الجمع بين هذه المفارقات على قاعدة الاستعمار في صيغته الجديدة، والتي لم يكن لها أن تستمر في التجدد المتواصل وبشكل أعمق، لولا استراتيجية التبعية السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية، ضمانا لمصالح هذه البلدان الرأسمالية، "فلكي تحافظ الدول المتقدمة على مصالحها في بلدان العالم الثالث أوجدت أنظمة سياسية تسلطية مغايرة لمفاهيم الحرية والديموقراطية، وأنتجت في بعضها الآخر، أنظمة ديكتاتورية برزت بواطنها بالسيطرة على السلطة واحتكار وسائل الإنتاج، والعمل على تهميش الفرد في المجتمع بإفقاره وتجهيله، بهدف شل قدراته ليصبح عاجزا عن أية حركة تعبيرية، أو لعب أي دور ريادي، مما أفقد المجتمع الحالة التحفيزية للنهوض، وبذلك سقط معظم المسؤولين في هذه البلدان في لعبة السيطرة على السلطة المحكومة بالتبعية والارتهان للدول الخارجية. فضلا عن الارتجال في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية وانتفاء ذهنية التخطيط لدى غالبية هؤلاء المسؤولين"[17].

والنتيجة أن هذه البلدان أصبحت محكومة، وعلى كافة المستويات، بالأزمة التي تشتد وتيرتها وحدتها تناسبياً مع الفقر الإيكولوجي والتنموي، إذ كلما ارتفعت حدة هذا الفقر، كلما ارتفعت حدة الأزمة، والتي باتت اليوم "تتركز في الاستغلال المفرط وغير العادل لموارد البيئة، حيث العقلية الصناعية Industrial Mentality التي أصبحت تتحدى نفسها في كيفية زيادة حجم الإنتاج، وتحقيق أكبر عائد اقتصادي في عالم يتسم بتطور العلوم والتكنولوجيا، وتضخم حجم المعرفة، وتبادل المعلومات وسرعة الاتصال، والسير على وتيرة تصاعد استغلال المواد الخام لدوافع اقتصادية من دون الأخذ بالاعتبارات البيئية، يجعل معدلات

16- Cf: Arnaud Diemer, Catherine Figuier et Marilys Pradel, Ecologie Politique et Ecologie Industrielle, éd,Oeconomia, 2014

17- أحمد أمين بيضون، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 8

تدهور الحياة مع الزمن تصل إلى درجات تفوق قدرة البيئة الطبيعية على إعالة الحياة أو إعادة توازنها، مما يشكل مخاطر كبيرة على حياة الإنسان وحضارته، إذ يشير برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن هناك أكثر من سبعة ملايين مركب كيميائي خلقها واستنتجها الباحثون في المختبرات العلمية والصناعية والطبية وغيرها، وغالبية هذه المركبات تنتج عنها فضلات كيميائية في منتهى الخطورة على حياة الإنسان والبيئة»[18]، وهو ما تركز عليه الحركات البيئية الدولية، من خلال اعتماد دراسات وأبحاث علمية توضح بالملموس خطورة هذه الفضلات، والتي تعد أحد تجليات أزمة الحضارة الغربية التي باتت مرتبطة في شق كبير منها بالتقدم الصناعي والتكنولوجي، الذي استطاع، بسبب جشع الشركات العملاقة، أن يتحكم في مسار العلم بفصله عن الأخلاق الإنسانية وتنويرية للحداثة، بشكل جعل الحضارة الغربية موسومة بحضارة النار والحديد، بكل ما يرتبط بهما من ارتفاع معدلات حرارة الكرة الأرضية.

هذا، وتؤثر «الزيادة في كمية الحرارة في توازن الطبيعة، فتؤدي إلى اضطراب الرياح، وسقوط الأمطار وارتفاع درجات حرارة سطح الأرض، والإخلال بتيارات المحيطات، وارتفاع مستوى سطح البحار. هذه المشكلات وغيرها تؤثر في التنوع البيولوجي، وتوزيع الحياة النباتية والحيوانية في البر والبحر، وتشكل أخطارا جسيمة على كل جوانب البيئة وتدهور حياة الناس»[19]، وهي الحياة التي ما فتئت تنادي بحمايتها وصيانتها وتحريرها الحداثة من كل عبودية وبؤس، لكن الفصل الذي أحدثته التقنية بين الإنسان وعمله، وبينهما والطبيعة التي بها يحيا وعليها يعيش، جعله مجرد بضاعة مثل باقي السلع والبضائع. فـ "بدل أن يتعامل إنسان الحداثة مع الطبيعة من أجل الانتفاع الإيجابي من خيراتها، فإنه اتجه إلى إخضاعها وإفسادها وتخريبها، وهو ما حول هذه الطبيعة من نعمة إلى نقمة تنتج الأمراض والأوبئة والكوارث البيئية وتغيرات المناخ التي دفع الإنسان أثمانا باهظة لها"[20]، بل وتحولت الطبيعة التي كانت تؤمن حياة ورفاهية الإنسان إلى مصدر للدمار والخراب، وتحولت التنمية التي شكلت كما تزال حلم كل البلدان من فلسفة عمارة الأرض وتشييد الحضارة الإنسانية إلى مجرد تبعية واستهلاكية تجارية، خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية، حيث باتت تفصلها عوائق كثيرة عن تحقيق ما يحلم به مواطنو هذه البلدان.

يرتبط "العائق الأول، بالبعد الاجتماعي، لانعكاس نتائجه مباشرة على الاجتماع البشري؛ ففي الوقت الذي كانت فيه المجتمعات الإنسانية تنتظر أن يعمها الخير والازدهار كما وعدها مشروع التنمية، إذ بها تجد نفسها أمام أوضاع أسوأ مما كانت عليه. في هذا السياق، تشير التقديرات العالمية إلى أن الدول "الغنية"، والتي لا تمثل سوى 20% من الساكنة العالمية، تستهلك حوالي 80% من الثروات، مما يعني أن الاستهلاك

18- يعقوب أحمد الشراح، التربية البيئية ومأزق الجنس البشري، مجلة عالم الفكر، العدد 3 المجلد 32، يناير- مارس 2004، ص ص 25-24

19- نفسه، ص 25

20- قاسم شعيب، فتنة الحداثة، صورة الإسلام لدى الوضعيين العرب، الطبعة الأولى، مؤمنون بلا حدود، بيروت، 2013، ص 33

الفردي في الدول "الغنية" يتجاوز 16 مرة تقريبا الاستهلاك في الدول الفقيرة"[21]، وحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية، "إذا كانت ثروات الكوكب قد تضاعفت ست مرات منذ 1950، فإن الدخل المتوسط لساكنة مئة دولة من بين 174 قد تراجع، وهناك حوالي 1,2 مليار نسمة لا يتجاوز دخلها دولارا واحدا في اليوم. أما عدد من يبلغ دخله دولارين في اليوم، فيقترب من 3 مليار نسمة، وبعملية حسابية بسيطة، نجد أن فقيرا من فقراء العالم يحتاج إلى مئة وتسع سنوات ليحصل على ما يحصل عليه اللاعب الفرنسي زين الدين زيدان في اليوم الواحد"[22]، كما "أن هناك 30 مليون من الأشخاص يموتون جوعا كل سنة، وأكثر من 800 مليون يعانون من سوء التغذية، في الوقت الذي تجاوز فيه الإنتاج العالمي للمواد الغذائية 110%"[23].

على الرغم من استفحال استنزاف الثروات الطبيعية للبلدان المتخلفة أو النامية على حد سواء، فإن رقعة الفقر باتت في ارتفاع مستمر وبشكل غير مسبوق، وهو ما يمكن الاستدلال عليه بخريطة الفقر في البلدان العربية، حيث تحولت هذه الأخيرة إلى مصدر غنى وثراء البلدان الصناعية الكبرى، التي لم تتوان يوما في استغلال مصادر الطاقة والمعادن، كما في استغلال الثروات البحرية، ومقدرات هذه البلدان الزراعية، في سياق اختلال ميزان الأداءات الذي ما يزال مستمرا في عجزه، وهو ما يثير شهية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وباقي المؤسسات المالية، التي تعتمد على إغراق هذه البلدان بالقروض، حتى يسهل حكمها وقيادتها كما تشتهي البلدان الصناعية الكبرى.

لقد تنبأت الكثير من الأحزاب السياسية والجمعيات بالبلدان العربية، إلى جانب باقي مؤسسات المجتمع المدني إلى السياسة المالية الدولية في علاقتها بالتنمية، والتي لا تنفصل عن إهدار البيئة ومقدرتها الطبيعية والإيكولوجية، وما يشكل ذلك من خطر على الوضع الراهن، ومستقبل الشعوب التي باتت مرهونة من جهة للبلدان الكبرى، فيما بات يعرف بالتبعية الاقتصادية والسياسية، وأيضا مهددة بما يتهدد البيئة من تلوث وتدهور واستنزاف، لكن الأنظمة السياسية بالمنطقة العربية، وبرعاية دولية، بعدما توارى ملف حقوق الإنسان في سياق حكم التفاهة بتعبير آلان دونو، لم تسمح ببروز حركات بيئية وتنموية حقيقية، قادرة على إعادة الأمور إلى نصابها بالضغط على الأنظمة والحكومات لسن سياسات تنموية رشيدة تراعي حاضر ومستقبل بلدانها، باحترام البيئة إيكولوجياً وتأمين استغلال مواردها الطبيعية بما يخدم شعوبها، دون أن تسقط في فخ التبعية وما تهدره من مقدرات بشرية وطبيعية.

21- François Schneider, Point d'efficacité sans sobriétés, in: Objectif de la décroissance, Parangon, 2003, p. 36
نقلا عن مصطفى المرابط، «ويسألونك عن التنمية»، مجلة المنعطف، عدد مزدوج، 23-24، 2004، ص 9

22- Sadruddin Agakhan: Le développement durable, une notion pervertie, Lmonde diplomatique, décembre 2002, p. 12نقلا عن المرجع السابق،

23- Ignacio Ramonet: Guerres du XXI sciecle, Gallilée, 2002, p. 12 نقلا عن المرجع السابق

ضمن هذا السياق، يعتبر المجتمع المدني رافعة أساسية لتأهيل الإيكولوجيا السياسية بالعالم العربي، حتى يكون قادرا على تحقيق التنمية المستديمة، والتي لا تنفصل عن الوعي الإيكولوجي، لما باتت تعيشه التنمية من تحديات خطيرة في زمن التدهور الكبير للغطاء النباتي والمناخ واستنزاف الثروات الطبيعية في البحر والأرض بهذه البلدان، إذ "اللجوء إلى مبادئ التنمية المستديمة يعود بالدرجة الأولى إلى الرغبة في تقليل تأثير المشروع أياً كان هذا المشروع، على البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، ومن ثم تعد بديلاً للتنمية الحضرية التي لا تهتم بجودة ورفاهية السكان. إن اختيار الاستدامة كخيار استراتيجي، واختيار الجودة كنهج وهدف، واختيار المصالحة بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وبين القضايا السياسية والتشغيلية، كلها خيارات حكيمة لضمان تطور يخدم ويلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"[24].

ضمن هذا الأفق التحليلي، تتضح أهمية الثقافة الإيكولوجية في توجيه السياسات العمومية من جهة، وأنشطة المواطنين في الحياة اليومية، حيث تصبح البيئة أحد الرهانات التي يتطلع إلى تحقيها الجميع، وفق مبدأ مؤسس للاجتماع والعمران البشريين، وهو مبدأ المسؤولية البيئية، ولذلك، يصبح التفكير في التنمية مرتبطا بشكل جدلي بالتفكير في مستقبل البيئة، وهو تفكير يخضع للشرط الديموقراطي بالدرجة الأولى، وفق منطق التناسب والانسجام: التناسب بين العرض والطلب، بين المقدرات البيئية والاستثمار من جهة، والانسجام ما بين الضروريات والكماليات، والانسجام ما بين وسائل الإنتاج وعلاقاته، من جهة أخرى. من هنا، تصبح التنمية المستديمة تنمية عادلة وديمقراطية، وهو ما يقتضي دمقرطة السياسية، والبيئة، والثقافة ودمقرطة التنمية بشكل عام.

يحثنا مفهوم التنمية المستديمة إلى التوجه نحو طرائق جديدة ومبتكرة للتفكير في العالم، في مشاريع مجتمعية جديدة، وعلى هذا المستوى، نستحضر أرنود ديمر Arnaud Diemer، الذي "عمل على مساءلة عدد من مجالات التفكير، في الوقت ذاته، فلسفية وأخلاقية، بما في ذلك الإيكولوجيا السياسية، مستخلصا ضرورة إقامة حوار ما بين الاقتصاد من جهة، والفلسفة والأخلاق من جهة أخرى، إذ يمكننا أن نعتبر وعلى المستوى نفسه، أن الاقتصاد السياسي، والإيكولوجيا السياسية، يدعواننا إلى إعادة ربط الحوار مع الفلسفة الأخلاقية والسياسية"[25]، وهو ربط نخاله المجال الخصب لفعاليات المجتمع المدني البيئي، خاصة إذا تعلق الأمر بحوار بين عدد من المجالات المتصلة وجوبا بالبيئة، وهو ما فتئت تعمل عليه الحركات البيئية، خاصة

24- Kharmich Hassan, Les Villes nouvelles au Maroc, Quelle vision de développement durable?, in Ville et env - ronnement durable en Afrique et au Moyen Orient, op. cité. P. 258

25- Arnaud Diemer, Qu'est-ce que l'écologie politique, Ecologie politique et écologie industrielle, op, cité, p.11

الدولية منها، ولنا في تجربة منظمة السلام الأخضر، أصدقاء الأرض وصندوق الحياة البرية العالمي، والصندوق العالمي للبيئة...إلخ. خير دليل على ذلك.

ولهذا، سنحاول توضيح مساحات التمفصل والانقطاع، الوصل والفصل بين الحركات البيئية في الغرب والمجتمع المدني البيئي في العالم العربي، عبر إضاءة تحولات هذه المفاهيم من السياق الغربي إلى السياق العربي تاريخيا، سياسيا، اجتماعيا، من خلال الاشتغال على الحركات والجمعيات البيئية في أفق تأهيل المواطنين، وخاصة الشباب منهم، لما للشباب من دور محوري في تكريس الفعل الجمعوي والمدني بالمجتمعات العربية، التي باتت في حاجة ماسة للقيم المدنية الممهدة للانطلاق الديموقراطي، وعلى رأسها قيم التطوع، المساواة، الاختلاف، التعدد، القبول بالآخر...إلخ، والتي تشكل أهم أسس المجتمع المدني النظرية، إلى جانب الحرية التي بدونها لن يكون هذا المجتمع إلا آلية من آليات إعادة إنتاج السلطوية، سواء كانت مرتبطة بالطائفية والعصبية، أو كانت مرتبطة بالدولة، أيا كانت طبيعة الحكم. وإذا كنا سنحاول إضاءة المشترك العربي فيما يخص الجمعيات والحركات البيئية وعلاقتها بالتنمية المستديمة، فإننا سنخصص حيزا مهما للمغرب، باعتباره نموذجا للمقارنة بالسياق الغربي.

2- سوسيولوجيا الحركات البيئية

2-1- الحركات الدولية للبيئة: خلفيات ومرجعيات التأسيس

غنيٌّ عن التعريف أن الدول الغربية-كما مر معنا سابقا- شهدت نقاشات وسجالات قوية منذ الستينيات، بخصوص قضايا البيئة، خاصة بعد أن ثبت علمياً بداية تعرضها للتلف والتلوث، مما يعني الآفاق السوداء التي تنتظر البشرية، كما أن العولمة تضخمت شراسة بسبب الشركات متعددة الجنسيات أو المجهولة الهوية، كما يحلو للبعض أن يسميها، والتي برزت بقوة مع السبعينيات، مُرْغِمَة الاقتصاديات العالمية على إعادة هيكلة اقتصادية- عولمية، بموجبها سوف يندحر ما يسمى بالدولة الوطنية لصالح الشركات الأخطبوط، عبر خوصصة القطاعات المؤممة بالنسبة إلى الدول الثالثية، وتقليص دورها إزاء الحواجز الجمركية أمام التجارة العالمية، التي بفضل سياساتها الإعلامية - التسويقية، خاصة الشركات العملاقة التي دخلت في مرحلة صناعة الاستهلاك وتبضيع الإنسان والبيئة.

أمام هذا الوضع المجتمعي المعقد، سوف تجد الدولة الوطنية، بما فيها البلدان المتقدمة نفسها عاجزة عن تحقيق الأمن والسلامة البيئية، كما في تحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية وكذا الاقتصادية. الشيء الذي جعلها تبتكر أشكالا جديدة للمقاومة وتحقيق الذات، من خلال مختلف مؤسسات المجتمع المدني، كشكل من

أشكال تقسيم السلطة وتداولها ديموقراطيا، كرد فعل اجتماعي ضد العنف البيئي والتنموي، الذي يعتبر عملة النظام الرأسمالي. هكذا إذن، نشأت جمعيات ومنظمات حقوقية، سياسية، ثقافية، نقابية... وبشكل مواز نشأت منظمات وهيئات غير حكومية للبيئة، باعتبارها- أي البيئة- في نهاية المطاف أفق ومبتغى كل المؤسسات الاجتماعية؛ ففي غياب بيئة نظيفة، فإن مستقبل البشرية سيكون مهددا بالكارثة.

إن مقاربة الحركات البيئية سوسيولوجياً يحتم علينا في هذا السياق، تفكيك وتحليل البيئة إلى مختلف منظومتها، حتى نقف على طبيعة التأثيرات المتبادلة فيما بينها، من منطلق فهم أفضل لطبيعة اشتغال المنظمات البيئية. لذلك، وبالنظر إلى الأدبيات المدنية لهذه المنظمات، نستخلص المكونات الثلاثة للمنظومة البيئية، والتي تنبع أساساً من ثلاثة مجالات متداخلة فيما بينها، كما تمثلتها الحركات البيئية، وهي مجال البيئة، مجال العمل، مجال الثقافة، وكلها مجتمعة تعكس طبيعة رؤية الإنسان للعالم والأشياء. يتضح إذن من خلال نظرة تحليلية أن البيئة تتكون من ثلاث منظومات أساسية، تعمل بنيويا بشكل تفاعلي ووظيفي:

- المنظومة الحيوية، وتشمل الأرض والهواء بكل مكوناتهما الإيكولوجية والثرواتية (من الثروات).

- المنظومة التكنولوجية، وتتضمن مختلف وجوه الاستعمالات التكنولوجية لاستغلال البيئة.

- المنظومة السوسيو-ثقافية، وتشمل هاته الأخيرة: المحدد الاجتماعي والتكوين الثقافي.

على أن المنظومة الثقافية تعتبر الخلفية المرجعية للتعاطي مع البيئة، وهو ما يتضح بعمق من خلال تحليل النسق التصوري، الذي يبني الوجود ويُمَوقِله ضمن مقولات تختزل العالم والأشياء والناس وتؤشر عليه/ عليها، ولو أن التقسيم الثلاثي الذي اعتمدناه في الحقيقة، تقسيم منهجي من أجل الدراسة والتحليل، لأن الواقع يشهد درجات من التماسك بين هذه المنظومات الثلاث بشكل يجعل من الصعوبة تقسيمها، لذلك، تعتمد مرجعيات عمل الحركات البيئية على المعرفة العلمية بالتأثيرات المتبادلة بين مختلف المنظومات الثلاث السابقة الذكر، ولو أن التعبئة الاجتماعية تقتضي التركيز على تأثير المنظومة التكنولوجية على النظم الاجتماعية من خلال انهيار المنظومة البيئية الحيوية. هكذا إذن، إذا نفذنا إلى عمق هذه المنظمات/ الحركات وفق سوسيولوجيا المؤسسات، وأخذنا الفاعلية كمحلال لخلخلتها متطرقين إلى: العضوية - شبكات وخطاطات التواصل الداخلي/الخارجي - مقولة البيئة وإيديولوجيا المؤسسة، سوف نصل إلى أن هذه المنظمات غير الحكومية تأسست كرد فعل اجتماعي على فشل المساعي الحكومية والسياسية في تطويق الأزمة البيئية والتعاطي معها بجدية، خاصة بعد فشل عدد من القمم والمؤتمرات العالمية والإقليمية، فكان أن اجتمع عدد من المهتمين بهذا الحقل والمنتمين إلى حقول معرفية متعددة، شكلت بحق الخلفية المرجعية للعمل متعدد

التخصصات: صحفيون ومهندسون وطلبة باحثون وأساتذة جامعيون لتأسيس هذه المنظمات غير الحكومية لحماية البيئة من التلوث ونضوب الموارد الطبيعية، بما يقتضيه العمل الجماعي المشترك.

لذلك، سوف يتم التفكير استراتيجيا في «العضوية» وفق مبدأ الفاعلية وتمديد المساحة الاجتماعية للحركة البيئية، لتشمل كخطوة إجرائية ثانية، جمعيات صغيرة وأخرى متوسطة في إطار شراكة وتعاون دوليين، بموجبهما تم منح عضويات لفاعلين في مختلف الدول المتقدمة، كما انفتحت على العالم الثالث باعتباره شريكا استراتيجيا بخصوص البيئة والسلامة الإيكولوجية، والنتيجة هي أن شبكات دولية تهيكلت بفضل هذا الامتداد الذي يسر لها فيما بعد، نشر أفكارها ومبادئها وقضاياها، كما أن طبيعة تواصلها الخارجي المبني على تبادل الخبرات والتقارير العلمية والمعلومات دون وساطة بيروقراطية جعلت مرجعيتها المعرفية براكسيساً تداولياً في تعبئتها الاجتماعية للجماهير، منفتحة في ذلك على هيئات مناهضة لسياسات التصنيع والاقتصاد العالمي، فيما يخص علاقته التدميرية بالبيئة بكل مكوناتها ومنظوماتها.

إن مبدأ الفاعلية الحركية في كل المؤسسات الاجتماعية والسياسية لا يكتمل إلا بوجود منظومة إيديولوجية-فكرية، تغذي تطلعات أطقمها وأعضائها، وكذا جماهيرها الشعبية، فإلى جانب النزعة العلمية والمعرفية، وظفت هذه المنظمات الإعلام وكافة وسائل الاتصال الجماهيرية لحشد الهمم وتوحيد صفوف أعضائها وتحميسهم للعمل الجماعي المشترك، الذي باتت له اليوم نتائج مهمة، ببساطة لأن مجموعة شبكاتها تحكمها وتغذيها منظومة إيديولوجية؛ فالمؤسسة في الأصل كما يؤكد ذلك موريس هوريو في كتابه «نظرية المؤسسة والتأسيس»[26]، هي فكرة عمل أو سعي تتحقق وتدوم قانونيا في وسط اجتماعي، وحتى تتحقق هذه الفكرة ينظم سلطان من أجلها، وهذا السلطان من جهته يمدها بأعضاء وأجهزة، ومن جهة أخرى، فبين أعضاء الجماعة الاجتماعية التي يهمها تحقيق الفكرة تظهر وحدة الشعور، وهذه التجليات تحكمها وتوجهها أجهزة السلطان، كما تضبطها مسطرات معينة، والسلطان المقصود في حديث موريس هوريو هو السلطة الثابتة من خلال الفكرة –المؤسسة، والسلطة المتحركة؛ أي فكرة وفعل السعي. وفي هذا السياق، توظف الإيديولوجيا توظيفا مزدوجا يمتلك السلطتين معا، بل إنها الدافع الأساسي والمحرك الفاعلي للسلطة المتحركة، خاصة إذا كان هذا السلطان الذي من أجله تتوحد الإيديولوجيات والاتجاهات والجنسيات والاختلافات، هو البيئة، باعتبارها حاضنة الوجود والاجتماع والعمران البشريين. ولذلك ليس من الغريب في شيء، أن تجعل الحركات البيئية في العالم من شعار: «أمنا الأرض»، عنوان فلسفتها، التي اتخذت أبعاداً كونية بفضل استراتيجية التشبيك الجمعوي واللوبينغ الإعلامي.

26- Julia Schmitz, La théorie de l'institution du doyen Maurice Hauriou, éd, L'harmata, 2013

2-2- الحركات البيئية العالمية بين العلمي والسياسي

إذا كانت الحركات البيئية العالمية قد تأسست على قاعدة علمية، بفضل مجهودات عدد من العلماء الذين تنبأوا بمستقبل الدمار الذي يهدد البيئة منذ ستينيات القرن الماضي، عبر إصدار كتب ونشر تقارير ودوريات متخصصة في مجال البيئة في مختلف التخصصات، فإن القدرة الاقتراحية والإقناعية لهذه الحركات، لم تكن لتحقق المبتغى التوعوي، لولا اعتمادها على شبكات تواصلية احترافية، عبر مختلف وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، وإذا كانت العولمة قد سهلت المأمورية، فإنها كانت من قبل تعتمد على الاتصال التقليدي والحركات الاحتجاجية، من وقفات ومسيرات، ناهيك عن العرائض والملتمسات، وهي كلها آليات مكنت هذه الحركات من أن تشغل الرأي العام العالمي كما الوطني على حد سواء، وقبل أن تتحول إلى مرافع سياسي باسم البيئة ومن أجلها، دوليا؛ فالفضل في تدويل القضية البيئية يعود إلى التعبئة الاجتماعية والتراكم المعرفي الحاصل على مستوى التغيرات المناخية، ونضوب الموارد الطبيعية وانقراض بعض الكائنات الحية بسبب تلوث البيئة: كالأنواع النادرة من الطيور والحيوانات...والحوادث الصناعية.

لقد وجدت الحركات البيئية في قمة ستوكهولم سنة 1972 بوابة هذا التدويل والخلفية المرجعية للتداول البيئي في وسائل الإعلام السمعية- البصرية دوليا بخصوص مصير البشرية وفق وثيرة الإنتاج الصناعي والاستهلاك غير المعقلنين، إذ اتضح للجميع أنها وثيرة يجب مراجعتها وإعادة تقييمها على ضوء الأبحاث العلمية- والبيئية. هكذا إذن وحتى إن فشلت قمة ستوكهولم في إرغام الدول المشاركة، خاصة منها الصناعية في خفض مستويات إنتاجها الصناعي وفي استعمالاتها الطاقية، خاصة الوقود الأحفوري، كمدخل أساسي لخفض انبعاثات الغازات المسببة لدمار طبقة الأوزون خاصة، والبيئة في إطارها الشمولي عامة، فإنها على الأقل نجحت سياسيا وأدبيا في تدويل القضية، ورفع حجاب التستر عن الحقائق الكارثية بخصوص مستقبل البشرية. الشيء الذي جعل البيئة محط اهتمام إعلامي، ساعد على تعميق الوعي بهذه القضية الحساسة لدى كل الطبقات والحقول الاجتماعية.

في هذا السياق، استثمرت هذه المنظمات البيئية حوادث ناقلات البترول والنفايات الصناعية في أعالي البحار، وتسرب المواد الكيماوية والغازية إلى منابع المياه والتربة المجاورة للمراكز الصناعية، ناهيك عن دفن النفايات النووية والكيماوية في أراضي البلدان النامية، وكذا حادثة تشرنوبل في إثارة الرأي العام الدولي، وفي التعبئة الاجتماعية للجماهير. الشيء الذي جعل هذه المنظمات تمتلك سلطة رمزية/ وأحيانا مادية بفضل أنشطتها الفعلية البراكسيسية، مما أكسبها طابع الحركة الاجتماعية، كرد فعل على الخلل الوظيفي للنسق السياسي والاقتصادي الغربي بعد فشله في تطويق الأزمة البيئية، والتعاطي معها بجدية.

فـ «منذ عام 1950 تضاعف الإنتاج الصناعي العالمي أربع مرات، وتزايد إنتاج الطاقة بدالة أُسية تعادل 4,5 فيما بين عامي 1950 و1980، وبالطريقة نفسها تضاعف إنتاج النفط ستة أضعاف، فيما يسن 1950 و1992، واستخدام المخصبات زاد عشرة أضعاف فيما بين 1950 و1992، كما تضاعف استخدام العالم من المياه بين عامي 1940 و1980، وانخفض نصيب الفرد في الأقطار النامية من المياه عام 1992 إلى حوالي ثلث ما كان عليه عام 1970، وتزايد ثاني أكسيد الكربون منذ الثورة الصناعية إلى ما يقارب 260 جزءا في المليون، وهو ما يكفي للتأثير في تغيير المناخ العالمي أسرع مما كان عليه خلال 10 آلاف سنة، ومستوى سطح البحر إلى ما يعادل ثلاث أو ست مرات أسرع مما كان عليه خلال 100 سنة الماضية. وكان من نتيجة ما تعرضت إليه الأرض من تدهور، أن أصبحت الأراضي المهددة بالتصحر تقدر بثلث مساحة الأرض، كما أن 80 دولة أصبحت تعاني من نقص المياه، منها 26 دولة تعاني ندرة المياه، كما أن تلوث الهواء والطرق الملاحية والمناطق الساحلية تسبب في انقراض 50 نوعا من حيواناتها، بسبب هذا التدهور الذي زاد الفقراء فقرا، خاصة في المناطق التي تعتمد على البيئة الساحلية والأنهار. وقد تسبب التلوث في نقص الأسماك والقضاء على الغابات التي تعتبر مصدرا للهواء إلى جانب ما يسببه التلوث من أمراض وهلاك. ويمثل سكان الدول الصناعية ربع سكان العالم، لكنهم يستهلكون حوالي 70% من الطاقة المستخدمة في العالم و85% من أخشابه و75% من معادنه و60% من غذائه»[27].

وتعد الكثير من هذه الأنشطة التخريبية للبيئة، أحد العوامل التي تؤدي إلى نضوب الموارد واستنزاف مقدرات الدول، خاصة النامية منها، والتي أصبحت تعي تمام الوعي أنها مرهونة أكثر من أي وقت مضى، للدول الصناعية بحكم تبعيتها الاقتصادية، وأن مواردها بسبب الاستغلال المكثف والعشوائي مهددة بالزوال، وأن بعضها لم يعد يلبّي حتى الاكتفاء الذاتي، لذلك تعالت الأصوات والاحتجاجات منددة بواقع التنمية المجحف، نتيجة العلاقات الاقتصادية، شمال- جنوب غير المتكافئة وبتطبيقات وميكانيزمات الرأسمالية الناهبة للثروات البيئية والمدمرة لها ولمستقبل البشرية، من خلال الشركات العملاقة، التي لم تعد تهدد الدول المتخلفة فحسب، بل حتى الأجيال القادمة من المجتمع الغربي نفسه. و«وفقًا للعلماء في جامعة سيدني، فإن ما لا يقل عن 480 مليون حيوان - من الثدييات والطيور وحتى الزواحف - قد ماتت بالفعل في النيران منذ بدء الحرائق في سبتمبر من 2019. وكان أول ضحايا هذه الحرائق الكبيرة هو حيوان الكوالا، لدرجة أن

27- فاطمة عبد الرزاق، عرض كتاب، السياسة العالمية للبيئة للورين أليوت، عرض وتحليل، مجلة عالم الفكر، العدد 3 المجلد 32 يناير- مارس 2004، ص 215

بقاء النوع بات مهدّداً، إذ حسب وسائل الإعلام الأمريكية، مثل التايمز، فإن ثلث الكوالا، الذين يعيشون في شمال سيدني، قد اختفوا نهائيا[28]".

ضمن هذا الأفق الخطير، ازداد ضغط الحركات البيئية الدولية على الحكومات والدول، وهو ما تبدّى بوضوح من خلال توالي القمم والمؤتمرات ذات الصلة.

2-3- الحركات البيئية بين الخطر البيئي الداهم والمؤتمرات الدولية

لا أحد يمكنه أن ينفي الدور الكبير للحركات البيئية ولعموم الإيكولوجيين في مناهضة البلدان الصناعية الكبرى وسياساتها الرأسمالية في تدهور البيئة وإفسادها، قبل أن تتضخم هذه الرأسمالية لتتحول إلى ليبرالية متوحشة تأتي على الأخضر واليابس، سواء كان الإنسان نفسه أو الطبيعة التي بها وعليها يحيا. وإذا كانت الحركات البيئية سابقة عن المؤتمرات والقمم العالمية، فإن الفضل كل الفضل يعود إلى عدد من العلماء الذين قدموا أبحاثاً ودراسات توضح بالملموس ما تعانيه البيئة من تدهور وفساد صامت حينها، فـ «منذ الستينيات أصبح للإيكولوجيين دور ثقيل في المجتمعات بعد أن نُشر كتاب ألفته راشيل كارسون Rachel Carson بعنوان «الربيع الصامت»، Silent Spring عام 1962 الذي اعتبر وقتها ثورة في علوم البيئة، لأنه فتح الباب واسعا للتفاعل مع قضايا البيئة، خاصة استجابة الناس لما يريده الإيكولوجيون، بل إن ما أثاره كتاب كارسون عن البيئة كان مثار اهتمام الإيكولوجيين أنفسهم بربط دراساتهم البيئية بالدوافع المضادة لسلوك أصحاب المصانع والبنوك ورجال الأعمال والسياسيين وغيرهم، ولكل ما يهتم به الإيكولوجي ويختلف عليه أصحاب المصالح الاقتصادية، كما أن مؤتمر فارنا عام 1968 كان أيضا عاملا مؤثرا في تقوية دور التربويين البيئيين، عندما أكد «هذا المؤتمر» أن السلوك البشري ينبغي أن يكون أكثر انضباطا في علاقته بالبيئة، وأن هذا السلوك لن يكون على النحو المرغوب فيه، ما لم تأخذ التربية البيئية مكانة ريادية بين العلوم والمعارف، بجعل المؤسسة التربوية قادرة على ترسيخ القيم والاتجاهات البيئية الصحيحة في نفوس الناشئة، وهو أمر لن يتحقق كاملا وبشكل فاعل ما لم تدخل المناهج البيئية في التعليم، وتدرس المفاهيم البيئية بطريقة صحيحة في التعليم العام والعالي، فضلا عن إعداد المعلمين لتدريس التربية البيئية»[29].

28- Australie: 480 millions d'animaux auraient péri dans les flammes depuis le début des incendies qui ravagent le pays in https://www.demotivateur.fr/article/incendie-en-australie-pres-de-500-millions-d-animaux-seraient-morts-depuis-le-mois-de-septembre-18113

29- Stapp. W. P. An Instructional Approach in Environmental Education Prospects Review, Vol 11, No.4, pp 495-507

نقلا عن: يعقوب أحمد الشراح، التربية البيئية ومأزق الجنس البشري، مجلة عالم الفكر، العدد 3 المجلد 32، يناير- مارس 2004، ص ص 21-20

بيد أن التربية على القيم البيئية، لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا بربطها بالبعد المهارتي والحس الحركي، باعتبارها تنتمي إلى كفايات عملياتية، مرتبطة في العمق بجانب الممارسات، وهو ما يتحتم إدراجها في الأنشطة التربوية المندمجة، والتي تشكل جوهر الحياة المدرسية، بما هي أنشطة مهاراتية وعملياتية، ترتكز على الدمج بين مختلف الكفايات التربوية، بشكل يجعل المتعلم مندمجاً في محيطه البيئي والاجتماعي، وهو ما يجعل في النهاية من التربية على البيئة، تربية على القيم الإنسانية الكونية، ذلك أن تغييب القيم البيئية عن المنظومة التربوية، يجعل باقي القيم منفصلة عن سياقها العام، الذي بدونه تصبح مجرد معارف شفهية ونظرية، عاجزة عن ربط الإنسان بمحيطه الحيوي؛ فالإنسان المدمر للبيئة، لا يمكنه أن يؤمن بالمساواة والعدالة والإنصاف، بقدر ما سيكون إنسانا أنانياً وجشعاً. في حين أن الإنسان الذي يرعى بيئته ويحميها ويدافع عنها، سيكون مؤهلا ليكون مسالما وكريما وعادلاً، لأن من يفكر في البيئة بمختلف مكوناتها الحيوانية والنباتية، وفق منطق الرحمة والعدل، سيكون قادراً على الدفاع عن العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

"وإذا كان كتاب راشيل كارسون والمؤتمرات العالمية عن البيئة منذ الستينيات من القرن العشرين الدافع نحو الاهتمام العالمي بالتربية البيئية، فإن مؤتمرا دوليا آخر سمي بمؤتمر روشيلكون بسويسرا عام 1971 كان الأكثر ضراوة في المطالبة الدولية بتسريع إدخال المفاهيم البيئية في المناهج الدراسية، وهو الذي قاد إلى أهم ثلاثة مؤتمرات دولية: (استوكهولم، بلغراد، تبليسي)، وهي مؤتمرات ذات أهمية بالغة، لأنها قلبت أوضاع العام تجاه التعامل مع البيئة، وتحديد دور التربية البيئية في الحفاظ على البيئة وتنميتها، وخاصة بناء السلوك الإيجابي لتعامل الأفراد والمؤسسات والحكومات مع مكونات البيئة الحية وغير الحية، وفهم التأثيرات المتبادلة بين هذه المكونات وانعكاساتها على حياة الناس، ولم يلتق العالم في مؤتمرات عالمية كبرى إلا في مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992؛ أي عشرين عاما بعد ذلك، لتدق قمة الأرض ناقوس الخطر من جديد، بأن التنمية ما زالت تعاني الاختلالات، ولكن بشكل أكثر خطورة من السابق"[30].

لم يكن الربيع الصامت أول كتاب يدق ناقوس الخطر الذي يتهدد البيئة ولا الأخير طبعاً، إذ "سبق للعالم الأمريكي جورج مارش أن أصدر في أواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر كتابا بعنوان "الطبيعة والإنسان"، لفت من خلاله أنظار العلماء والمسؤولين إلى المشاكل التي سوف تواجهها المجتمعات البشرية بعد بدء الثورة الصناعية وانعكاساتها على البيئة بشكل عام، وكان أول من نبه إلى خطر تقلص الغابات وازدياد التصحر وانقراض بعض الأنواع، بالإضافة إلى التغيرات المناخية"[31]، كما نجد أن أول من تفطن

30- يعقوب أحمد الشراح، التربية البيئية ومأزق الجنس البشري، مجلة عالم الفكر، العدد 3 المجلد 32، يناير- مارس 2004، ص 21

31- عامر طراف وحياة حسنين، مرجع سابق، نقلا عن حاجي وافي، جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة، مرجع سبق ذكره، ص 62

لظاهرة الاحتباس الحراري هو العالم السويدي سفانتي أرينيوس سنة 1896، بناء على النتائج المترتبة عن ازدياد كميات غاز ثاني أوكسيد الكربون في الغلاف الجوي الناتجة عن عمليات حرق الوقود، وفي عام 1972 أعد البروفسور ميدوس من معهد ماساشوست التكنولوجي تقريرا بناء على طلب نادي روما بعنوان "حدود النمو"، يكشف من خلاله حتمية الكارثة التي قد تحدثها الزيادة الهائلة في عدد السكان بالنسبة إلى الموارد الطبيعية للأرض، كما تنبأ العالمان شيرود رولاند وماريو مولينا من جامعة كاليفورنيا سنة 1974 بحدوث انخفاض في طبقة الأوزون، وهذا ما أكده أيضا فريق من العلماء يرأسه جوزيف فارمان سنة 1985، حيث نشروا تقريرا عن حدوث فقدان 40% من الأوزون فوق القارة القطبية الجنوبية"[32].

تأسيساً على ما سبق، فإن الحركات البيئية في العالم، ومن خلالها المنظمات غير الحكومية لم تكن لتصل إلى تحصيل قوة المرافعة من أجل البيئة، بالرغم من إنذاراتها المسبقة، والتي تأسست على قاعدة علمية بحثية، وليس على مجرد تنبؤات ومشاعر تجاه البيئة، لولا مجموعة من الحوادث التي جعلت العالم ينتبه إلى خطورة التسابق المتوحش على الإنتاج الاقتصادي والحربي، بكل ما يرتبط بذلك من تكنولوجيا وصناعة كيميائية هدامة للبيئة، وهو ما انتبه إليه العالم على وقع حادثة تشيرنوبل. فـ "في عام 1986 انفجرت المفاعلات الذرية السوفياتية في مدينة تشرنوبل Chernobyl، حيث قتل 30 فردا من العمال في المفاعلات بسبب التعرض للإشعاع النووي، كما أن 300 شخص ممن حاولوا مكافحة النيران في المفاعلات تعرضوا أيضا للإشعاع الذري، فضلا عن مئات الآلاف من الناس الذين أجبروا على ترك منازلهم والهروب خوفا من الإشعاع القادم إليهم، وقد مات بعضهم بمرض السرطان.

إن الانتشار الإشعاعي وتناثر الغبار النووي في الفضاء من جراء انفجار المحطة النووية في تشرنوبل جعلا الهلع يدب في نفوس كل الناس والدول، خاصة الدول المجاورة للاتحاد السوفياتي السابق؛ فالرياح حملت الغبار النووي إلى أجواء 20 دولة أوروبية على الأقل، حيث شعرت هذه الدول أن ملايين الأرواح أصبحت معرضة لأخطار الإشعاع القاتل. ولقد وجد من الدراسات أن التجارب الذرية أجريت في الفترة من عام 1962 وحتى عام 1992، وكانت غالبيتها تحدث تحت الأرض. وقد جربت روسيا سلاحها الذري بين عامي 1949 و1989 لحوالي 712 نوعا من أنواع الأسلحة النووية. كما أن بريطانيا وفرنسا أيضا جربتا أسلحتهما النووية في أماكن متفرقة من العالم، إما على الأرض أو في أعماق المحيطات".[33]

32- وافي حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 62

33- Barrow. C. Developing the Environment. Longman Singapore Pub, Singapore; 1997, pp. 258-259

نقلا عن: يعقوب أحمد الشراح، التربية البيئية ومأزق الجنس البشري، مجلة عالم الفكر، العدد 3 المجلد 32، يناير- مارس 2004، ص 24

ضمن هذا السياق، وتأكيدا على دور العلماء في تمتين وتقوية صوت الحركات البيئية، الذي لم يتوقف إطلاقا، بقدر ما استمر تنديداً بما تتعرض له الطبيعة من تدمير، وهو ما جعل الحركات البيئية العالمية عن طريق مختلف آليات التكثيف والتشبيك والفعالية، تعمد إلى جمع التوقيعات والعرائض والهبات والمساعدات المالية من أجل مواصلة مهامها الدفاعية والترافعية، نشير إلى العريضة التي وقعها أزيد من 11 ألف عالم من مختلف بلدان العالم، والتي نادوا من خلالها بضرورة وقف التدمير البيئي، وبشكل مستعجل، وهو النداء الذي وظفته الحركات البيئية الدولية عبر الأنترنيت، باعتباره أصبح يشكل في العقد الأخير من هذه الألفية أهم الآليات التي تعتمدها هذه المنظمات، خاصة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وكذا موقع، "أفاز" Avaaz العالمي لجمع التوقيعات والهبات والمساعدات، طالما أن الاستقلالية المالية من أهم أسس هذه الحركات، والتي تعمل الشركات الأخطبوط على حصارها وتعتيم صوتها.

هكذا إذن، أطلق أكثر من 11 ألف عالم تحذيراً صارخاً بخصوص المعاناة التي لا توصف، والمرتقب أن تواجهها البشرية بسبب أزمة تغير المناخ، ما لم تحدث تغيرات كبيرة في المجتمع العالمي. فـ «وفقاً لما نقلته صحيفة The Guardian البريطانية، فقد جاء في بيان للعلماء: «نعلن بوضوح وبشكل لا لبس فيه أن كوكب الأرض يواجه حالة طوارئ مناخية، ولتأمين مستقبل مستديم، يجب علينا تغيير الطريقة التي نعيش بها، ويتضمن ذلك تحولات كبيرة في الطرائق التي يتعامل ويتفاعل بها مجتمعنا العالمي مع النظم البيئية الطبيعية (...)، فليس لدينا وقت لنضيِّعه، أزمة المناخ أصبحت واقعاً، وتتسارع وتيرتها على نحوٍ فاق توقعات معظم العلماء. إنها أخطر مما كان متوقعاً، وتهدد النظم البيئية ومصير البشرية». وقد نُشر هذا البيان في دورية BioScience العلمية، بمناسبة الذكرى الأربعين لأول مؤتمر مناخ عالمي، الذي انعقد في جنيف عام 1979، وقد شارك في صياغة البيان عشرات العلماء، وحظي بتأييد أكثر من 11 ألف عالم آخرين من 153 دولة. ويقول العلماء، إنهم بحاجة إلى تغييرات عاجلة تتضمن وقف النمو السكاني، وترك الوقود الأحفوري في الأرض ومنع تدمير الغابات والحد من تناول اللحوم، محذِّرين من تغيرات الطقس نتيجة تصرفات الإنسان»[34].

طبعاً، كل ذلك ما كان ليقنع حكام العالم من سياسيين ورجال أعمال وعموم المواطنين بأهمية ما تدعو إليه الحركات البيئية والإيكولوجية، لولا اعتمادها على دراسات علمية وظفت من أجلها كل وسائل الاتصال الجماهيرية وضغطها الميداني المكثف، وهو ما جعل المؤتمرات والاتفاقيات البيئية تتولى تباعا، فمن مؤتمر ستوكهولم سنة 1972: باعتباره أول مؤتمر بيئي، والذي حضره ممثلون عن 113 دولة، ستأتي

34- انظر: 11 ألف عالم يحذرون من «معاناة لا توصف» ستواجه كوكب الأرض بسبب أزمة المناخ، على الرابط:
https://arabicpost.net، 2019/12/22 تم التصفح يوم

قمة الأرض الأولى بريو دي جانيرو سنة 1992 بالبرازيل، وبعدها بثلاث سنوات سيأتي المؤتمر الثاني لقمة الأرض حول التنمية المستدامة الريو 5+ سنة 1995، والذي حضره ممثلون عن 93 دولة، إلى اتفاقية كيوطو سنة 1997، إلى مؤتمر مراكش حول اتفاقية الإطار للأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية عام 2001، ومؤتمر القمة العالمي حول التنمية المستدامة بجوهانسبورغ سنة 2002، والذي سيحضره ممثلون عن 189 دولة. ليشهد العالم في 2007 مؤتمر دافوس، حيث تمت مناقشة قضايا متنوعة، ومن خلالها تم التطرق للقضية البيئية الشائكة من جديد في كل المؤتمرات البيئية، ويتعلَّق الأمرُ بالتغيُّر المناخي»[35]، وليس أخيرا قمة كوب 22 بمدينة مراكش المغربية حول الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية في 17-18 نونبر 2016، وكوب 25 في إسبانيا الذي نظم من 2 إلى 13 دجنبر 2019، مروراً بالقمة نفسها في دورتها 23 التي نظمت بمدينة بون الألمانية من 6 إلى 17 نوفمبر 2017، والقمة 24 التي تم تنظيمها في بولندا من 8 إلى 18 شتنبر 2018.

وعلى الرغم من توالي اللقاءات والمؤتمرات الدولية، فإن قمة ريو ديجانيرو تعدّ اللبنة الأساس في سياق ربط البيئة بالتنمية، والتي من خلالها أصبحت دراسة البيئة، وتناولها في الاقتصاد السياسي لا تتم إلا بربطها بالتنمية البشرية المستديمة وبحوار الشمال والجنوب. ويكفي أن نعرف أن قمة الأرض هاته، تعتبر حدثا نوعياً وفريداً في قائمة المؤتمرات الدولية، إذ عرفت مشاركة 178 وفدا حكوميا رسميا، و1400 منظمة معترف بها غير حكومية، بحضور إعلامي قوي يقدر بـ 8000 مراسل، وفي الوقت نفسه، كان هناك مؤتمر شعبي موازٍ للمؤتمر الرسمي، حيث قدر المشاركون فيه بـ 30000 ناشط، وعقدت اجتماعاته في منتزه فلامينكو، لذلك سمته الصحافة الدولية بالمنتدى العالمي، وهو المنتدى الذي سيمنح الحركات البيئية الانطلاقة الفعلية والكبيرة في شحذ الهمم والترافع باسم البيئة لصالح البشرية ومن أجلها.

وإذا كانت باقي القمم والمؤتمرات تنطلق جميعها من توصيات قمة الأرض والإشكالات الكبرى التي تمت مناقشتها بحضور معظم زعماء العالم، فإنها تطرقت إلى عدد من القضايا الشائكة اقتصاديا وسياسيا، والتي بقيت عالقة منذ قمة ستوكهولم، وعلى رأسها: ثقب طبقة الأوزون، التصحر، التغيرات المناخية، زوال الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي...وستشكل التهم المتبادلة بين الدول بخصوص المسؤولية عن تلف الغطاء البيئي، سواء الإيكولوجي أو النباتي، ومعيقات حوار الشمال والجنوب، أو كما يحلو لجرج قرم أن يسميه بحوار الأغنياء المتنورين والفقراء الأغبياء، من خلال تخلف الدول الثالثية ومستويات الفقر والمجاعة، أصعب وأعقد نقطة في حوارات القمة، على اعتبار أن العلاقة: تأثير - تأثر متبادلة بين المجتمعات، وكل خطر يتهدد الدول المتخلفة أو النامية على حد سواء، هو تهديد لكل العالم، طالما أن تدهور البيئة شمولي

35- انظر: مصطفى البرجاوي، البيئة وعلاقتها بالإنسان، البيئة بين العالمي والمحلي، مرجع سبق ذكره. 5

وعابر للقارات، خاصة كلما تعلق الأمر بالتلوث المناخي والبحري، ولذلك يعتبر «ريموند فروست» أحد المنظرين المهتمين بقضايا التنمية، أن سبب اهتمام الحركات البيئية العالمية بالدول المتخلفة يكمن في أن المصلحة واحدة، لأن عدم استقرار الدول الفقيرة والضعيفة وتدهور بيئتها يشكل خطرا على الأمن والسلم العالميين، وهو ما يصادق عليه «روستو»، حين يعتبر أن مصير العالم الرأسمالي يرتبط ارتباطا وثيقا بظروف وأحوال البلدان النامية.

إن الرغبة في استنزاف الثروات البيئية للبلدان النامية من قبل الغرب، وكذا توحش الليبرالية الجديدة، التي لا تهتم إلا بتزايد القدرة الإنتاجية للطبيعية، بعيدا عن أي التزام أخلاقي أو سياسي بالبيئة، جعلت معظم التوصيات والقرارات السابقة تجد صعوبات وعراقيل في التنفيذ، كما سيكون الأمر كذلك بعد قمة كيوطو سنة 1997، وقمة لاهاي التي انعقدت عام 2001 بخصوص التغيرات المناخية، وهو ما استمر حتى مع قمة المناخ بمراكش، نظرا لتملص الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا من العديد من التزاماتها السابقة، فيما يخص التقليل من الانبعاثات الغازية والحرارية الخطيرة، ويكفي أن نعرف أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل لوحدها مقارنة بالدول الصناعية الكبرى، مسؤولية 25% من الغازات الدفيئة، وهو التملص ذاته الذي عرفته قمم أخرى مرتبطة بالتنمية والتجارة العالمية، من قبيل قمم الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ومؤتمرات التجارة الدولية، واجتماعات الدول الثماني الأكثر تصنيعا في العالم، بالرغم من ضغط الحركات والمنظمات البيئية، والتي باتت تستعين بالعرائض والملتمسات والدعاوى القضائية ضد الشركات العملاقة المهدمة للبيئة والتوزان الإيكولوجي، بالإضافة إلى الوقفات والمسيرات والتظاهرات.

إجمالا، لم يعد ممكنا أن تمر هذه القمم واللقاءات في ظروف عادية بسبب احتجاجات ومظاهرات الحركات البيئية المناهضة لسياسة العولمة، ولنا مثال في قمة سياتل، التي عرفت ميلاد حركة مناهضة العولمة، التي احتشدت بشكل جماهيري كبير بموازاة قمة منظمة التجارة العالمية التي شهدتها مدينة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1999، والتي ستستمر في حركتها المناهضة للعولمة والمناصرة للبيئة والتنمية المستديمة في كل القمم العالمية، وهو ما قادها إلى تنظيم يوم عالمي لمناهضة العولمة في 26 يناير 2008، وهي حركة يعتبرها أدي فوجييه لوكافالييه بلو، مناصرة لكل الحركات والتظاهرات العالمية الكبرى[36].

36- Eddy Fougier Le Cavalier Bleu, L'alter-mondialisme, Paris 2008 بهذا الخصوص انظر

يمكن أيضاً الرجوع إلى قراءة في كتاب حركة مناهضة العولمة للباحث عل الرابط: https://www.albayan.ae/paths/books/2008-06-14-1.647876

لقد ساهمت هذه الحركات الاجتماعية-البيئية إلى حد كبير في خلق وعي جديد ورؤية إيكولوجية-سياسية كانت وراء تكوين عدد من وزارات البيئة في مختلف الدول، بما فيها النامية، كما ساهمت في عدد من الاتفاقيات البيئية، التي تمت المصادقة عليها بالإجماع، وتسهر من خلال مراقبتها الرمزية على احترامها، ناهيك عن ميلاد عدد من الأحزاب السياسية في عدد من البلدان الغربية، مثلها في ذلك بلدان نامية، تحمل اسم البيئة، بيد «أن الجدير بالذكر أنه إلى حين انعقاد مؤتمر ستوكهولم عام 1972، كان عدد الدول التي بها وزارات أو مجالس أو أجهزة للبيئة 11 دولة فقط في العالم كله، ولم تكن من بينها أية دولة نامية. أما اليوم، فهناك 112 دولة تضم أجهزة لحماية البيئة، أيا كان مسماها وهيكلها التنظيمي ومستواها الإداري»[37]، وقد ساهمت هذه الحركات البيئية بشكل مباشر أحيانا، أو بشكل غير مباشر أحيانا أخرى، في رفع مستوى الوعي البيئي سياسياً واجتماعياً، ويكفي أن نعرف أن بعض المنظمات البيئية غير الحكومية، وبغية مساهمتها في نشر الوعي البيئي، "قد عمدت إلى إنشاء أحزاب سياسية شعارها حماية البيئة والتوعية بأهميتها.

من أمثلة ذلك الحزب الأخضر في ألمانيا الذي تأسس عام 1980، وحصل على نسبة 1,5% من مجموع أصوات الناخبين، وحصل في سنة 1983 على 5,6% من مجموع الأصوات، وأصبح له وقتها 27 مقعداً في البرلمان، كما أن إحدى تشكيلات الحكومة الائتلافية في فرنسا، وهي «حركة الإيكولوجيين» تمكنت من الفوز بعدة حقائب وزارية في الانتخابات، منها وزارة البيئة، كما أن إحدى نشيطاتها حصلت على مقعد في البرلمان الأوروبي أهلها إلى نقل الانشغال بالدفاع عن البيئة من فرنسا إلى سائر الدول الأوروبية. ومثل هذه الحركات الخضراء، لم يكن مقتصرا على الدول المتقدمة فحسب، بل ظهرت كذلك في بعض الدول العربية، ومنها «حزب الطبيعة والنمو» في الجزائر وحزب الخضر المصري[38]، وفي المغرب تأسس سنة 2002 حزب البيئة والتنمية، وهو حزب ذو مرجعية بيئية ديمقراطية، كما تم تأسيس حزب اليسار الأخضر سنة 2008 بخلفية اشتراكية بيئية، ومنذ ذلك الحين بدأت تتسلل إلى برامج الأحزاب السياسية ثيمات البيئة، خاصة على مستوى الانتخابات الجماعية، ولو أن البرامج الانتخابية للتشريعيات، تكاد تهمل مكون البيئة إلا ما ندر.

37- عطية حسين أفندي، المنظمات غير الحكومية وإدارة شؤون البيئة في مصر، بحث مقدم في إطار المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان: "التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستديمة"، شرم الشيخ، مصر، مايو 2007، ص 234، نقلا عن وافي حاجة، جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة، مرجع سبق ذكره، ص 61

38- المرجع السابق نفسه، ص 81

3- سوسيولوجيا الحركات البيئية بالعالم العربي

3-1- الجمعيات البيئية بين الإكراهات السياسية واستراتيجية التعبئة الاجتماعية

إن المتتبع لأمور البيئة وإشكالياتها المعقدة في الأجندة السياسية والاقتصادية والاجتماعية يعي تمام الوعي أن مقاربتها ودراستها سوسيولوجياً في غياب هذه الأجندة بمختلف مرجعياتها وتطبيقاتها، مهمة تكاد تكون مستحيلة؛ فبالرغم من وجود عدد من الدراسات والأبحاث التي تناولت البيئة، فإنها لم تفلح في إثارة اهتمام الجماهير الشعبية بالعالم العربي، بعدما تم فصل البيئة عن التنمية وعن تأثيراتها على النظم الاجتماعية وعن تأثرها في حد ذاتها بنشاطات الإنسان التكنولوجية-الصناعية عامة، كما أنها لم تحقق إضافات نوعية وعلمية بهذا الخصوص. لقد تم التركيز منذ عقود على البيئة كمعطى حيوي، مفصولة عن التنمية وما تستثيره من موارد طبيعية وفرص استثمارية، حيث يتشكل الصراع الاقتصادي والسياسي، ولذلك، فإن هذا الفصل بين التنموي والبيئي كان جزءا من استراتيجية الهيمنة السياسية في بعديها الداخلي والخارجي، وهو ما جعل الوعي الإيكولوجي يتأخر كثيرا في المجتمعات الثالثية، بما فيها المغرب والبلدان العربية، باعتبارها منجم الموارد الطبيعية، والتي كانت وما تزال تثير شهية الاستعمار في صيغتيه القديمة والحديثة، حيث كانت البيئة دوما في قلب هذا الصراع.

لقد وظف الاستعمار هذه الرؤية السوسيو-ثقافية في استغلال الشعوب المستعمرة، حتى وإن كان تدمير بيئتها وسيلة لإخضاعها، كما هو الحال بالنسبة إلى سياسة الأراضي المحروقة، ورغم حصول هذه الدول على استقلالها السياسي، فإنها بقيت تابعة اقتصاديا بمواردها، وكذا طرائق تدبيرها السوسيو-اقتصادي، في سياق تحول الأراضي المحروقة إلى الأراضي المنهوبة، كما أن الظروف الدولية إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية، وما بعدهما جعلت وتيرة الإنتاج الصناعي بالغرب تصل أقصى درجاتها كثافة، مستغلة في ذلك الموارد البشرية والطبيعية لمستعمراتها السابقة، ومجبرة هذه الأخيرة على تبني نموذج تنموي رأسمالي وفق التوزيع والتقسيم العالمي للإنتاج، دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل بلد على حدة، ولا منحها إمكانية الانعتاق من التبعية الاقتصادية والسياسية.

ضمن هذا السياق، يقول الخبير اللبناني في علم الاقتصاد الاجتماعي أحمد أمين بيضون: «لا بد لاقتصاد سياسي معاصر في البلدان المتخلفة من أن يجسد القواعد النظرية لمطلق سياسة، تأخذ في الحسبان التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن التطورات المتلاحقة والسريعة، التي تحدث في ظل النظام العالمي الجديد، الذي أخذ صفة أحادية القطبية، وأن يضع المفاهيم والشروط لعمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع، المنعكسة على مختلف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتشكلة والمتغيرة باستمرار في نطاق

التطورات المجتمعية، التي باتت محكومة بأسرها بمبادئ الرأسمالية المتطورة، وهو ما يستلزم قبل كل شيء الإفلات من التبعية وتدعيم القرار المستقل بكل اتجاهاته، والاعتماد على الدراسات الموضوعية لجميع التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، القائمة فعلا والمتأثرة بمؤثرات داخلية وخارجية، وبعدها وضع الأطر العامة لمواجهة مختلف التحديات التي تواجهها هذه البلدان كمسألة العلاقات الخارجية وشروط تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، سواء كانت قروضا أو مساعدات أو توظيفات مباشرة، ومسألة التوظيف الكامل والعلاقات المتبادلة بين القوانين الاقتصادية والموضوعية والسياسة الاقتصادية التي تنهجها السلطة السياسية»[39]. وبطبيعة الحال، فإن إعادة النظر في النموذج التنموي المستلب لصالح الدول الكبرى، لا يمكنه أن يتم إلا بفضل التوافق الفعال ما بين الدولة من جهة، والمجتمع المدني من جهة أخرى، خاصة فيما يتعلق بالجانب البيئي والتنموي.

على المستوى العربي، وبالنظر إلى قلة الجمعيات البيئية، والتي لعدة اعتبارات سوف نعالجها فيما بعد، وافتقادها للخلفية الإيديولوجية الكفيلة بنشر وتعميم الوعي البيئي، وتكريس منظومة حقوق الإنسان المرتبطة بالشق البيئي، وكذا تواضع رأسمالها الثقافي الإيكولوجي، فإن خطاب البيئة ذاته، ظل مرتبطا بالبعد التوعوي الصرف، ولم يصل إلى مستوى الحقوقي والقانوني إلا بشكل متأخر جدّاً، ذلك أن انبثاق اللبنات الأولى للقوانين البيئية في العالم العربي جاء مع بداية الألفية الثالثة وبشكل محتشم للغاية، في ظل فصل تعسفي ما بين الجانب الحقوقي والجانب القانوني الملزم لكل الأطراف من جهة، والفصل المقصود طبعاً ما بين الجانب الحيوي للبيئة وجانبها التنموي، المرتبط بالسياسات العامة من جهة أخرى.

هكذا إذن، "تضمنت غالبية القوانين البيئية السارية في الدول العربية، وفي دول مجلس التعاون الخليجي بنداً يحث على نشر التوعية البيئية في المجتمع، باعتبارها الخطوة الأولى في تفعيل القوانين البيئية على المستوى الوطني. لذلك، كان من الضروري أن تتضمن القوانين البيئية الأحكام التي تجعل من المهام الأساسية للإدارات البيئية في الدولة وضع البرامج والخطط للتثقيف والتعليم البيئي، مما يجعلها التزاماً قانونياً على الدولة، يتطلب اتخاذ التدابير المناسبة للوفاء به، وهو ما نجده بصورة خاصة في التشريعات البيئية الحديثة. مثال ذلك، قانون حماية البيئة في السودان لعام 2000، عندما نصت الفقرة (ط) من المادة الثانية على "وضع خطة اتحادية لترقية الوعي البيئي والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وصيانتها والعمل على تضمين ذلك في المناهج الدراسية بالتعاون مع الجهات المختصة". وأكدت المادة التاسعة عشرة من القانون السوداني، عند تناولها واجبات السلطة المختصة في مراعاة السياسات البيئية

39- أحمد أمين بيضون، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 10

على "نشر الوعي البيئي والثقافة البيئية بين المواطنين وتنشيط دور الإعلام في مجال حماية البيئة". (الفقرة (ز) من المادة السابقة)[40].

وإذا كانت معظم التشريعات العربية حول البيئة حديثة العهد، فإن اللبنات التشريعية الأولى تعود إلى الثمانينيات والتسعينيات، وهي على بساطتها، عملت على إيراد تعريفات للتلوث عند إصدارها للقوانين البيئية، في هذا الصدد «نجد أن المشرع الجزائري تطرق لتعريف التلوث بمقتضى نص المادة 04 من القانون رقم 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، كما تناول المشرع التونسي التلوث بموجب نص المادة 02 من القانون رقم 91 لسنة 1983، وإلى جانب ذلك، نجد أن كلّا من المشرع الليبي والمشرع المصري قد عرفا التلوث بموجب المادة 01 من القانون البيئي رقم 07 لعام 1982، المتعلق بحماية البيئة من التلوث، والمادة 01 من القانون المصري رقم 04 لعام 1994 بشأن البيئة»[41]، لكن الملاحظ أن مجمل هذه التشريعات لم تتعامل بحزم مع من يهدد البيئة، سواء كان الأمر يتعلق بالأشخاص أو المؤسسات، مغيبة كل مسؤولية على عاتق الدولة والحكومات، ولذلك، فحتى في التشريعات اللاحقة والتعديلات، لم يتم التطرق والتنصيص بشكل واضح إلى الجريمة البيئية، كل ما هنالك أن هذه البلدان قد ركزت على التوعية البيئية بالدرجة الأولى. باستثناء القانون اللبناني، خاصة مع تعديلات سنة 2002، والذي جرم كل فعل تدميري للبيئة، وجعل من دور المواطنين في التبليغ عن ذلك واجبا قانونياً، ثم القانون المغربي الذي يعد رائداً في هذا المجال، كما سنرى ذلك لاحقاً.

ضمن هذا السياق، "بيَّن المشرع المصري أن دور المواطن في مراقبة تطبيق القواعد والأنظمة والمعايير البيئية يتطلب أن يكون على قدر عال من الوعي البيئي. لذلك، ألزمت الفقرة (3) من المادة الخامسة من قانون حماية البيئة المصري (1994) جهاز شؤون البيئة "وضع برامج التثقيف البيئي للمواطنين والمعاونة في تنفيذها". هذه البرامج من شأنها المساهمة في خلق وعي بيئي لدى المواطن، مما يمكنه من القيام بمهمة المراقبة على أكمل وجه. وبموجب المادة (103) من القانون يحقّ لكل مواطن أو جمعية معنية بحماية البيئة التبليغ عن أية مخالفة لأحكام القانون"[42].

وقد أخذت المادة الرابعة من قانون حماية البيئة رقم (444) في لبنان لعام 2002 واجب التبليغ من قبل الأفراد عن أية مخالفة بيئية، من خلال الفقرة (و) من المادة السابقة في إطار ما يعرف بمبدأ المشاركة

40- بدرية عبد الله العوضي، القانون البيئي العربي بين النظرية والتطبيق، على الرابط:

http://www.afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details.aspx?id=1193&issue=&type=4&cat= تم التصفح يوم 2020/01/17.

41- وافي حاجة، جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة، مرجع سبق ذكره، ص 20

42- بدرية عبد الله العوضي، القانون البيئي العربي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، على الرابط نفسه.

والتعاون في حماية البيئة والمحافظة عليها على جميع المستويات، وبموجب الفقرة الفرعية (2) من الفقرة (و) من المادة الرابعة، «يسهر كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص، على سلامة البيئة، ويساهم في حمايتها، ويبلغ عن أي خطر قد يهددها»، وبينت الفقرتان (3 و4) من المادة الثامنة عشرة من القانون أن نظام مشاركة المواطنين في إدارة البيئة وحمايتها يتحقق من خلال تطوير التربية البيئية في النظام التربوي، وحملات توعية ومعلومات للمواطنين حول المسائل البيئية. في حين اعتبرت الفقرة (8) من المادة السابقة أن مسؤولية إخطار وزارة البيئة عن كل ضرر قد يطال البيئة واجب على كل شخص. وبذلك يكون القانون اللبناني، قد اتخذ خطوة متطورة ومهمة في مجال مسؤولية الأشخاص عن حماية البيئة في المجتمع، حيث جعل الإخطار من قبل الأشخاص واجباً قانونياً، وليس فقط واجباً أخلاقياً، كما هو الحال في معظم التشريعات البيئية في الدول العربية[43].

إن التركيز على البعد الأخلاقي والتوعوي للبيئة، وإن كان مهما على المستوى الاستراتيجي بعيد المدى، طالما أن مخرجات التربية والتوعية، تتطلب جيلا إلى جيلين على مستوى تحققها وتكريسها، فإنها تظل عاجزة وقاصرة، إن هي فُصِلت عن البعد القانوني الملزم، ولذلك، على الأنظمة العربية أن تسارع إلى تبني وسنّ قوانين زجرية في المجال البيئي، تحدد من خلالها الجرائم البيئية بدقة، وفق مدونة قانونية ملزمة لكل الأطراف المعنية بالبيئة، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، وخاصة الشركات الصناعية التي تهدد في نهجها الليبرالي المتوحش البيئة، ولا تظل عند الدرجة الصفر من القوانين البيئية، ترضية فقط لالتزاماتها الدولية، المرتبطة بالتوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة، إذ اقتصرت تشريعات معظم الدول العربية، وعلى شاكلة دول مجلس التعاون الخليجي، على الجانب التثقيفي والتوعوي.

فبالنسبة إلى بلدان الخليج العربي، «طالبت قوانينها بضرورة إدخال التوعية والتعليم البيئي ضمن البرامج التعليمية في المدارس والجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية الأخرى في الدولة وفي الإعلام، وأوكلت تلك المهمة إلى لجان أو مجالس أو هيئات البيئة، وحملتها مسؤولية تنفيذ هذا العمل، باعتباره من الأدوات الضرورية لتفعيل القانون البيئي بصورة خاصة، فعلى سبيل المثال، نصت الفقرة (8) من المادة الخامسة من القانون القطري رقم (4) لسنة 1981 بإنشاء اللجنة الدائمة لحماية البيئة المعدل لعام 1994، على اختصاص اللجنة الدائمة لحماية البيئة: «العمل على إدخال التثقيف البيئي في البرامج التعليمية والإعلامية ووضع خطط التوعية للمواطنين وحثهم فرادى وجماعات على المساهمة في حماية البيئة». وبعد إصدار القانون رقم (30) لسنة 2002 بإصدار قانون حماية البيئة، وهو القانون الأحدث في منطقة

43- المرجع السابق نفسه.

الخليج، جعلت من الأهداف الرئيسة للقانون ترسيخ الوعي البيئي في الدولة، باعتبارها من عناصر تحقيق التنمية المستديمة»[44].

بالنسبة إلى البلدان المغاربية، نجد أن الجزائر قد استحدثت كتابة الدولة المكلفة بالبيئة بموجب المرسوم التنظيمي رقم 01-96 بتاريخ 1996/01/05، كما تم إنشاء وزارة مكلفة بتهيئة الإقليم والبيئة، والتي تم تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-09 المؤرخ في 2001/01/07، إضافة إلى ذلك، هناك العديد من الهيئات الوطنية التي أنشئت خصيصا لحماية البيئة بشكل مباشر، وأغلبها أنشئ في ظل قانون رقم 83-03 لسنة 1983، وبعضها أنشئ بعد صدور قانون 03-10 لسنة 2003، ومن بين هذه الهيئات نجد الصندوق الوطني للبيئة، المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، والصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية[45]، بيد أن الملاحظ ميدانياً هو أن التطبيق الفعلي للقوانين ذات الصلة قد ظل حبراً على ورق، مما يجعل من هذه المؤسسات مجرد واجهة دستورية وسياسية لالتزامات الدولة أمام المنتظم الدولي. ناهيك عن مضايقة السلطات الحكومية لعمل المجتمع المدني، في الجزائر كما في باقي البلدان المغاربية والعربية بشكل عام؛ فقد تم في الجزائر، وحسب الهيئات الحقوقية الوطنية والدولية على حد سواء، سن القانون 12/06 في 12 يناير 2012، ليضع قواعد جديدة قصد مراقبة أنشطة الجمعيات في الجزائر، وذلك للحد منها بشكل كبير. وقد انتقدت هذا القانون العديد من الهيئات الحقوقية الجزائرية والدولية، كمنظمة العفو الدولية التي تعتبر أنه "يقيد بصورة تعسفية من ممارسة الحق في حرية تكوين الجمعيات، وتعتبره جريمة جنائية، باعتباره انتهاكا للالتزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان"[46].

أما في المغرب، فقد تم تأسيس المجلس الوطني للبيئة في سنة 1980، حيث كان المغرب سباقاً على المستوى العربي إلى هذا التأسيس، وتم إعادة هيكلته في سنة 1995، ليأخذ بعين الاعتبار المفهوم الجديد للبيئة وإدماج مفهوم التنمية المستديمة، خاصة أمام التطورات التي عرفها المنتظم الدولي في ربط البيئة بالتنمية، انطلاقا من قمة ريو ديجانيرو بالبرازيل، وقد تنبه المغرب قبلها إلى أن البعد التوعوي والتثقيفي لم يعد كافياً أمام ما باتت تعرفه البيئة الوطنية من تدهور، لذلك أوكل لهذا المجلس مهمة تحديد مساعي الحكومة في ميدان البيئة، من خلال تنشيط وتوجيه وتنسيق كل عمل يتعلق بحماية البيئة وتحسينها وتدبير شؤونها وتشجيع التنمية المستديمة، وتتبع الدراسات واقتراح مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالبيئة، بالإضافة طبعا إلى توعية وتحسيس السكان ونشر المعلومات المتعلقة بالبيئة[47].

44- بدرية عبد الله العوضي، القانون البيئي العربي بين النظرية والتطبيق، سبق ذكره، الموقع نفسه.

45- وافي حاجة، جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة، مرجع سبق ذكره، ص 60

46- انظر البيان العام لمنظمة العفو الدولية 18/12/2013، موقع منظمة العفو الدولية بتاريخ 28/003/2013، /www.amnesty.org/ar

47- انظر موقع وزارة الطاقة والمعادن والبيئة، قطاع البيئة، على الرابط: www.environnement.gov.ma

ضمن أفق التأسيس لحماية البيئة، صاغ المغرب ضمن استراتيجيته الوطنية، مجموعة من القوانين والتشريعات، يمكن اعتبارها بمثابة مدونة للبيئة، بكل ما يستلزم ذلك من تنصيص واضح ودقيق على عدد من الخروقات القانونية، كجرائم بيئية، خصها بعدد من العقوبات التي تتراوح درجتها من الجنحي إلى الجنائي، ومن بينها النصوص القانونية والتنظيمية المعدة من طرف كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة[48]، وهي كالتالي:

- الظهير الشريف رقم 1-95-154 الصادر في 16 غشت 1995 بتنفيذ القانون رقم 10-95 المتعلق بالماء.

- الظهير الشريف رقم 1-03-59 الصادر في 12 مايو 2003 بتنفيذ القانون رقم 03-11 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة.

- الظهير الشريف رقم 1-03-60 الصادر في 12 مايو 2003 بتنفيذ القانون 03-12 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة.

- الظهير الشريف رقم 1-03-61 الصادر في 12 مايو 2003 بتنفيذ القانون رقم 03-13 المتعلق بمحاربة تلوث الهواء.

- الظهير الشريف رقم 1-06-153 الصادر في 22 نونبر 2006 بتنفيذ القانون رقم 00-28 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها.

إلى جانب نصوص قانونية أخرى، تم إعدادها من طرف قطاعات حكومية أخرى[49]، ومن بينها:

- الظهير الشريف رقم 1-02-130 الصادر في 13 يونيو 2002 بتنفيذ القانون رقم 08-01 المتعلق باستغلال المقالع.

- الظهير الشريف رقم 1-10-16 الصادر في 11 فبراير 2010 بتنفيذ القانون 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة.

- الظهير الشريف رقم 1-10-145 الصادر في 16 يوليوز بتنفيذ القانون لاقم 10-22 المتعلق باستعمال الأكياس واللفيفات من البلاستيك القابل للتحلل أو القابل للتحلل بيولوجيا.

48- للمزيد من التفاصيل والمعطيات القانونية، أنظر كتاب مصنف قوانين تتعلق بالمحافظة على البيئة، كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة، الرباط، على موقعها الإلكتروني.

49- نفسه.

- الظهير الشريف رقم 1-10-123 الصادر في 16 يوليوز 2010 بتنفيذ القانون رقم 22-07 المتعلق بالمناطق المحمية.

عموماً، فإن معاينة مختلف التشريعات العربية المتعلقة بالبيئة، يقودنا نحو استخلاص أن التنصيص على دور مؤسسات المجتمع المدني سيأتي متأخرا بشكل كبير، إذ سينتظر المواطن العربي إلى بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة، حتى يشهد اعترافا رسميا من الدول العربية بأهمية ودور المجتمع المدني في حماية البيئة، وعلى وجوب إشراكها في المواثيق القانونية والتشريعات ذات الصلة، كما في العمل معها جنبا إلى جنب من أجل وقف تدهور البيئة وحمايتها، ولو أن مفهوم المقاربة التشاركية في البلدان العربية ما يزال يئن تحت وطأة السلطوية، مما يجعل من المجتمع المدني بهذه البلدان، بالرغم من تعدديته الظاهرة، مجرد آلية من آليات الدولة، في وقت يمكن أن نَسِم فيه هذه الجمعيات بالمجتمع المدني تحت المراقبة، خاصة تلك المتعلقة بالجانب الحقوقي، باعتبار نزعتها النقدية الواضحة للسياسات العامة ولعموم السلط: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهو النقد الذي ينطلق من صلب توجهات الدول وركائزها السياسية، خاصة بالنسبة إلى الجمعيات البيئية والتنموية، التي تتأسس على البعد القانوني والحقوقي لمشمول قضايا المواطنين.

إذا كانت هذه البلدان، خاصة الغنية منها بالموارد الطبيعية الطاقية والغذائية ما تزال تعاني من استنزاف ثرواتها من قبل البلدان الصناعية الكبرى، فإنها تجد نفسها في حرج كبير وضيق سياسي تجاه المصادقة على عدد من الاتفاقيات الدولية حول حماية البيئة، نتيجة اللاتكافؤ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وفي غياب قدرتها على خلق تنمية بشرية مستديمة، وعلى أن تتحول إلى بلدان منتجة للثروات بالاعتماد على قدراتها الطبيعية والبشرية، دون الاعتماد شبه الكلي على الغرب، يصبح الحديث عن إيكولوجيا سياسية فعالة وفاعلة أمرا صعبا، خاصة في ظل الانفراد بالسلطة وتهميش المجتمع المدني الذي لم يستطع تحقيق استقلاليته عن مؤسسات الدولة. ولذلك، فانخراط هذه البلدان في المسار البيئوي العالمي بكل ما تفرع عنه من اتفاقيات ومعاهدات، يظل في بدايته. فـ "في سياق تضارُبِ المصالح والطابع البراغماتي الذي يحرك أغلب البلدان، نجد كمثال اتفاقية كيوطو الأقل شعبية لدى الدول العربية؛ حيث لم تصادق عليها إلى الآن إلا خمس دول، وهي مصر سنة 1999، والمغرب سنة 2002، وتونس 2003، والأردن 2003، وأخيرًا اليمن سنة 2004، في المقابل لم توقِّع على الاتفاقية أية دولة نفطية من دول الخليج، أو الجزائر، وهي دول ترفض الكثير من مبادئ والتزامات المعاهدة؛ لأن حصص الانبعاثات من هذه الدول مشبعة، ولن تستفيد شيئًا من البروتوكول، بعكس الدول غير النفطية»[50].

50- مصطفى البرجاوي، البيئة وعلاقتها بالإنسان، البيئة بين العالمي والمحلي، مرجع سبق ذكره. 6

إن الحديث عن حركات بيئية في العالم الثالث عموما، والعالم العربي على الخصوص قبل الثمانينيات كان مجرد ضرب من الخيال، إذ إن الوعي البراكسيسي بالظاهرة البيئية لم يعرف طريقه إلى مؤسسات المجتمع المدني - ولو أننا نضعها بين قوسين، لأن الحديث عن المجتمع المدني في العالم الثالث كان أمرا سابقا لأوانه، إلى حدود أواخر الثمانينيات، لكن بعد أن ذاع صيت الجدالات والسجالات الدائرة دوليا بفضل مختلف وسائل الاتصال الجماهيرية، سوف تتوسّع قاعدة المجتمع المدني البيئي والتنموي بشكل كبير، خاصة مع اقتناع الأنظمة بدوره في مسلسل التنمية الذي يأبى أن يكتمل. وإذا كان المغرب، من البلدان الرائدة عربيا في مجال حماية البيئة، قد تبنى استراتيجية وطنية متكاملة بهذا الخصوص، فإن النتائج الميدانية تظل محتشمة للغاية، خاصة أمام استمرار استنزاف الثروات البيئية وتدمير الغطاء النباتي الغابوي، وتلوث المياه وغياب المساحات الخضراء بالمدن والحواضر، وتلوث الهواء في المدن الكبرى، وما إلى ذلك من مظاهر التلوث البيئي، الذي يهدر ميزانيات تتجاوز ميزانية وزارتي الصحة والتعليم بكثير. فما هي الأسباب والعوامل التي تقف حاجزا أمام تطبيق هذه الاستراتيجية، وما هي الأسباب الذاتية والموضوعية التي جعلت المجتمع المدني البيئي ما يزال في بدايته، رغم تكاثر الجمعيات وتناسلها؟

ضمن هذا السياق، يمكننا أن نطرح سؤالا جوهريا، يشكّل في العمق خلفية مرجعية لتعثر الحركات البيئية وصعوبة انبثاقها، وهو: هل تأسست هذه الجمعيات في المغرب من أجل البيئة؟ أم إن البيئة مجرد شعار لاستهلاكه من أجل أشياء أخرى؟ للإجابة عن هذه الأسئلة، نسوق الفرضيات التالية:

أ- تعتبر هذه الجمعيات أداة السياسي-الحزبي.

ب- تفتقد للمرجعية العلمية بخصوص البيئة.

ت- تفتقد لمنظومة فكرية-إيديولوجية.

ث- فشلها في التعبئة الاجتماعية للجماهير جعلها غير قادرة على الانتقال من مرحلة الخطاب إلى مرحلة الحركة.

3-2- الحركات البيئية بالمغرب

شهد المغرب في العقدين الأخيرين من القرن العشرين تأسيس مجموعة من الجمعيات في مختلف الميادين، ومن جملتها جمعيات تنموية اهتمت أساسا بمجال التنمية، كشكل من أشكال التدبير الجماعي للشأن المحلي، وكرد فعل على تهميش بعض الحقول الاجتماعية، ارتبطت منذ البداية بأحزاب سياسية إدارية أو

بشخصيات من عالم المال والأعمال بطموحات سياسية وانتخابية، في حين تأسس بعضها من طرف بعض المناضلين السياسيين اليساريين، والسبب في ذلك يعود إلى مسألتين:

تتجلى الأولى في كون الدولة لم تكن لتؤمن بدور هذه الجمعيات، لذلك لم تكن تقدم لها مساعدات مالية، بالإضافة إلى الإجراءات البيروقراطية التي تعمل على عرقلة تأسيس هذه الأخيرة، خاصة وأن مفهوم الدولة في المغرب ظل مرتبطا بأصوله المخزنية، مما جعل مساحة الفعل المدني تضيق إلى حدودها الدنيا، وهو ما لم يسمح لمؤسسات المجتمع المدني بممارسة أي شكل من أشكال السلطة، خاصة مع تضخم مستويات تداخل السلط، لصالح مركزية سلطوية. أما الثانية، فتتجلى في كون البعض القليل من هذه الجمعيات جاءت بحمولة اشتراكية حاولت بلورة أشكال جديدة للصراع الطبقي، وذلك بتكييف مفهوم الثورة الاشتراكية مغربياً، حيث كانت المدخل الأساس لهذه الجمعيات لتعبئة الجماهير، وكشف واقع البلاد التنموي، مبرزة أن الاغتراب الثقافي والبيئي للطبقة الحاكمة بتعبير «سيلزو فورتادو» هو المسؤول عن تخلف وفشل مشاريع التنمية، خاصة في السبعينيات والثمانينيات، بيد أن المغرب سيعيش انتعاشا جمعويا ومدنيا بداية من التسعينيات، حيث سيكون للانفراج السياسي الذي تم تدشينه بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، وكذا التعديلات الدستورية لسنة 1996، وما تبعها من حكومة التناوب وتجربة الانتقال الديموقراطي، فاتحة لمسار جديد، بموجبه ستعرف البلاد ميلاد عدد كبير من الجمعيات التنموية والبيئية.

لقد ارتبط الحديث عن البيئة أساسا بالتنمية منذ الثمانينيات وظل مستمرا إلى اليوم، كما أن التحولات السياسية والاجتماعية التي حصلت في المغرب في السنوات الأخيرة، جعلت الدولة تمنح أهمية كبرى لمؤسسات المجتمع المدني، خاصة من خلال التنمية البشرية المستديمة، والتي تعتبر الحفاظ على البيئة من بين أولى الأولويات. فإذا كانت هذه رؤية مكروسوسيولوجية لهذه الجمعيات، فإننا نجد أنفسنا ملزمين ميكروسوسيولوجياً بتتبع الخطوات المنهجية السابقة بخصوص مقاربة الحركات البيئية الدولية.

3-2-1- خلفيات التأسيس

كان لفشل النسق السياسي المغربي في استيعاب وامتصاص أشكال الاختلاف والرفض الشعبي لإواليات تصريف السلطة في البلاد تأثير قوي على مختلف الفئات الاجتماعية التي فقدت ثقتها في النسق السياسي، والأحزاب السياسية بالخصوص، مما جعل غالبية الطبقات المهمشة والفقيرة تعزف عن ممارسة أحد أهم حق من حقوقها السياسية، والمتمثل أساساً في الانتخابات، ما دام هذا الحق لا يتم تصريفه ديموقراطياً؛ فالانتخابات لم تشكل يوماً الناظم الأساس للنسق السياسي، كما هو الحال بالنسبة إلى الأنظمة الديموقراطية الغربية، وبالرغم من أن الأجهزة الحكومية وسياسة وزارة الداخلية على عهد إدريس البصري وزير

الداخلية المغربي (من 1979 إلى 1999)، قد أخرست الأصوات المناهضة وحركات الاحتجاج الشعبية، من خلال اعتماد المقاربة الأمنية-القمعية في غياب الأمن الاجتماعي والاستقرار السوسيو-اقتصادي، وأضعفت الأحزاب السياسية، والمشاركة الانتخابية للجماهير الشعبية، فإن التطلع إلى بناء مجتمع مدني قوي ظل قائماً، خاصة بعد أن اتضح بالملموس أن الخيار الديموقراطي هو الكفيل بترسيخ المواطنة، وتجسير الهوة التي ظلت قائمة بين الدول والمجتمع المدني، بكل ما ارتبط بذلك من نفور حزبي وعزوف سياسي عن المشاركة الانتخابية، وأن السلطوية كابح حقيقي للمشارطة المواطنية.

إن من بين مقومات «المواطنة التشاركية، كما عرفها إنكليليس، والتي يمكن اعتبارها ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى الديموقراطية، نجد الاهتمام الناشط بالشؤون العامة، والذي يتحقق بالمواظبة على المشاركة في النشاط المدني والتوجه نحو أشكال حديثة للسلطة والقوانين الموضوعية، بدلا من التوجه نحو أشكال تقليدية أو استبدادية للسلطة»[51]. وهذا الاقتناع بالشرط الديموقراطي لم تتضح معالمه إلا مع نهاية التسعينيات، وتحديدًا مع حكومة التناوب. وباستثناء القليل من الجمعيات التي تأسست في الثمانينيات والتسعينيات، والتي اهتمت أساسا بالبيئة، فإن معظم الجمعيات تأسست على خلفية تنموية محضة، خاصة مع بداية الألفية الثالثة، حيث لعبت الأحزاب السياسية بشكل غير مباشر دورا كبيرا في هذا التأسيس، خاصة وأن رغبة الدولة بالمغرب كانت قوية في تأسيس مجتمع مدني لتخفيف العبء عليها في المجالات التنموية المتعددة، وبذلك، يمكن القول إن القوة الاقتراحية لمؤسسات المجتمع المدني كانت ملحقة بقوة الدولة في هذا المضمار. الشيء الذي جعل الحركات البيئية بالمغرب جد محتشمة على مستوى الفعل والتدخل الميداني، كما على مستوى التأطير وتوجيه السياسات العمومية، بالرغم من أن التدهور البيئي في السنوات الأخيرة أصبح باديا للعيان، خاصة في زمن العولمة والميديا، حيث أصبح الوصول إلى المعلومة أيسر وأسهل من ذي قبل.

على الرغم من وجود أزيد من 2000 جمعية تعنى بقضايا البيئة حسب الباحث نور الدين سنان[52]، فإن أغلب هذه الجمعيات تعلب دورا تحسيسياً فقط، ولم تصل بعد للعب دور ضاغط وفعال ومؤثر في السياسات المحلية (الجماعات المحلية)، أو السياسات الوطنية، وهو ما يجعلنا نسائل هذه الجمعيات انطلاقا من عاملين أساسيين متداخلين؛ أولهما هو العضوية وطبيعتها في هذه الجمعيات، إذ نستخلص من خلال المعاينة السوسيولوجية أن معظم أعضاء هذه الجمعيات لا يتوفرون على كفاءة علمية في مجال البيئة، مقارنة بالجمعيات الدولية، والسبب يرجع إلى أن مؤسسات المجتمع المدني باتت جمعيات ملحقة بالأحزاب السياسة أو الدولة، ولذلك، فإن الوعي البيئيي المؤسس على كفايات علمية وتواصلية جد محتشم، ناهيك عن

51- لاري دايموند، مصادر الديموقراطية، ثقافة المجموع أم دور النخبة، مرجع سبق ذكره، ص 23

52- انظر، نور الدين سنان، دور الجمعيات والمنظمات الغير الحكومية في حماية البيئة، على الرابط:
http://www.tpilarache.ma/ar/presentation/44.pdf

أن معظم هذه الجمعيات لا تتوفر على بنك معلومات خاصة بالبيئة، كما أنها لا تتوفر على مقرات قائمة بذاتها ومستقلة عن دور الشباب التي تعتبر الحاضن الفعلي لمعظم الجمعيات، سواء كانت بيئية أو تنموية أو ثقافية.

ضمن هذا السياق، يمكن تسجيل غياب العلماء والباحثين في مجالات البيئة والإيكولوجيا السياسية. من هنا، لم تستطع هذه الجمعيات التحول إلى حركات بيئية تمتلك القدرة على التأطير والتوجيه والضغط والاقتراح، في استقلال عن الدولة، التي تعتبر جد متقدمة على مستوى القدرة الاقتراحية، وهو ما يتضح من خلال البرامج الرسمية التي انطلقت فعليا منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، حيث تبنّى المغرب، ونتيجة لتوقيعه على عدد من الاتفاقيات الدولية، وعلى رأسها خلاصات قمة الأرض بريو ديجانيرو، استراتيجية وطنية لحماية البيئة وإعادة تأهيلها في أفق ربطها بالتنمية البشرية المستديمة، إذ شكلت سنة 1995، منطلق هذه الاستراتيجية، بيد أن استمرار التدهور البيئي جعلها تكثف جهودها مع بداية الألفية الثالثة.

هكذا، برزت مجموعة من الجمعيات الفاعلة وطنيا، ومن بينها للمثال لا الحصر: الشبكة المغربية للمنظمات غير الحكومية لمكافحة التصحر والجفاف، "إندا" المغرب، وهي فرع للمنظمة الدولية غير الحكومية التي تسعى إلى محاربة الفقر ودعم كل أشكال التنمية البشرية القائمة على احترام البيئة، جمعية الرفق بالحيوان والمحافظة على الطبيعة، الجمعية المغربية لحماية البيئة والتنمية المستديمة، جمعية بيئتي، الجمعية المغربية للمتطوعين الشباب، المنظمة المغربية لحماية البيئة والمواطنة- الجمعية المغربية لحماية البيئة... إلخ، وهي جمعيات يملك بعضها فقط، مكتبا مركزيا وفروعا في بعض المدن المغربية. وصفحات على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك، في حين القليل منها من يملك موقعا على الأنترنيت، أو مقرات مستقلة عن دور الشباب.

الملاحظ مغربيا، مثلما هو الحال بالنسبة إلى عموم البلدان العربية، وإن بدرجات متفاوتة، أن اشتغال الجمعيات البيئية، يغلب عليه الطابع الهاوي، ولم يصل بعد إلى مرحلة الاحتراف، بكل ما يقتضيه ذلك مؤسساتياً من بنيات مادية، تتجلى في مقرات مستقلة، وتجهيزات، وما يرتبط ذلك بالعنصر البشري، من تداريب وتكوينات وحلقات دراسية، وبرامج سنوية، وتشبيك للمجهودات وفق البعد الفيدرالي الجامع لمجهودات الجمعيات المنتشرة وطنياً، وكذا دولياً. بالإضافة إلى الانفتاح على الجامعات والمعاهد، عبر دعوة العلماء والأكاديميين والباحثين المنشغلين والمشتغلين بقضايا البيئة، مع الإلحاح والضغط حكومياً من أجل خلق وحدات للتكوين والبحث في قضايا البيئة والإيكولوجيا السياسية بالجامعات، التي يغلب على شعبها الجانب النظري. وإذا كانت المسألة البيئية هي جزء من تخصصات شعب الجغرافيا، إذ تعتبر الوحيدة التي

تهتم بهذا الجانب مقارنة مع باقي التخصصات، من قبيل علم الاجتماع، علم النفس، الأنثربولوجيا، والكيمياء والبيولوجيا والجيولوجيا على حد سواء، فإنه أصبح لزاماً اليوم أن تنفتح هذه التخصصات وفق تداخل المعارف والمناهج على البيئة وقضاياها، دون انفصال عن فعاليات المجتمع المدني المشتغلة في الميدان.

3-2-2- التدهور البيئي بالمغرب وإعادة تأهيل الجمعيات البيئية

كانت للدروس والعبر التي قدمتها الحركات البيئية العالمية لمجموع الجمعيات البيئية في العالم عبر ما تنشره باستمرار من بيانات ودراسات دور كبير في تشجيع الدول المنهوبة خيراتها والمدمرة بيئتها من جراء الاستغلال المفرط والتدمير المتواصل لبيئاتها في سياق النيوليبرالية المتوحشة على نهج إيكولوجيا سياسية جديدة ومنصفة، عبر تشجيع المجتمع المدني، خاصة البيئي والتنموي، لما له من أدوار فاعلة في حماية البيئة وترشيد الثروات الطبيعية، وكان من بين هذه الدروس، ضرورة العمل على تأهيل الجمعيات ذات الصلة، تأهيلا كفيلا بمنحها القدرة الاقتراحية والفعالية الميدانية، وهو ما اتضح في العديد من التجارب بالدول النامية، ومن بينها المغرب الذي عمل على صياغة وبلورة استراتيجية وطنية في هذا السياق، خاصة وأن «جمعياته من أجل البيئة هي ظاهرة نسبيا حديثة. ولكن في بلد منفتح على العالم، فيه حضور إعلامي لمواضيع بيئية، وخاصة منذ مؤتمر ريو لسنة 1992، وحتى احتضان المغرب سنة 2001 لاجتماع السبعة الخاص بمعاهدة الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (COP7) التي مثلت مرحلة على طول مسار المؤتمرات العالمية. كلها عوامل رفعت وعي المواطنين بكون النضال ضد الاحتباس الحراري يمر أيضا عبرهم وعبر أعمالهم»[53]، وهو ما أسهم جمعوياً وحكومياً في العمل على تأهيل الترسانة القانونية، وكذا المؤسساتية لحماية البيئة والعناية بمواردها، بالنظر إلى أن وضع البيئة بالبلاد قد أصبح واضحاً، دون أي حجب أو تستر في زمن أضحت فيه العولمة آلية من آليات تيسير وتسهيل الولوج إلى المعلومة، وهو ما جعل المجتمع المدني البيئي، خاصة على المستوى المحلي والإقليمي، يعمل على إنذار السلطات والتنديد بالخطر المحدق بالبيئة.

لقد أصبح هذا المجتمع الفتي يمتلك الأدوات والحجج التي تمكنه من إقناع المسؤولين والمواطنين بخطابه الترافعي، بفضل التقارير والدراسات التي تنشرها المؤسسات الرسمية أو الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة بخصوص البيئة، والتي تؤكد بالأرقام التدهور البيئي الذي يستنزف مقدرات البلاد. لقد بات المغرب «يعرف تدهورا بيئيا خطيرا يكلفه حوالي 33 مليار درهم، ما يعادل (3، 3 مليار دولار) سنوياً، ومن بين أهم مظاهر هذا التدهور:

53- انظر موقع مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، على الرابط: www.fm6e.org

- تلوث الفرشة المائية بعدة مناطق بسبب تعرضها لتسرب عصير النفايات Lyxivia وقلة المطارح المصممة وفق المعايير الدولية.

- ضعف الغطاء الغابوي: حوالي 12% من مساحة المغرب والمعيار الدولي هو حوالي 20%، بالإضافة إلى نهب الغابات من طرف لوبيات الخشب والعقار، وكذلك الحرائق التي تتسبب فيها بعض المافيات وخصوصا المنحدرات.

- تلوث الهواء: نسبة الرصاص تفوق المعيار الدولي بـ 200%، وهو ما يتسبب في أمرض مزمنة خصوصا الجهاز التنفسي.

- قلة محطات معالجة المياه العادمة، ورميها مباشرة في البحر، والأدوية والأراضي الشاسعة، مما يترتب عنه تلوث الفرشة المائية وعدم صلاحية معظم الشواطئ المغربية للاستجمام.

- ضعف شبكات الصرف الصحي، وانتشار السكن غير اللائق.

- قلة المساحات الخضراء: 3 متر مربع في الرباط، 1,4 متر مربع في الدار البيضاء، 3,5 في طنجة، 0,5 في العرائش. في حين أن المعيار الدولي، هو ما بين 15-20 متر مربع لكل مواطن.

- تضرر خصوبة الأرض بسبب الانجراف المائي والهوائي Erosions، حيث أصبحت حوالي 90% من الأراضي مهددة بالتصحر.

- النفايات السامة المنبعثة عن المصانع والوحدات الصناعية.

- النهب العشوائي والخطير لرمال الشواطئ من طرف لوبيات يتم التستر عليها"[54].

ولكي نعرف الأهمية القصوى للبيئة في المغرب، يكفي أن نعطي مثالا فقط من خلال الغابات، التي باتت تعرف تدهورا مستمرّاً، خاصة في غياب استراتيجية وطنية للتشجير، كما هو الحال في العديد من البلدان[55]، إذ إن وظيفة الغابات بالمغرب تساهم "بـ 30% من الحاجيات الغذائية، وبـ 30% من الخشب الصناعي، بَيْدَ أن الغابة المغربية، بالرغم من تعدد وظائفها، فإنها تعاني من سوء التدبير؛ فغابة المعمورة

54- نور الدين سنان، دور الجمعيات والمنظمات الغير الحكومية في حماية البيئة، على الرابط:

http://www.tpilarache.ma/ar/presentation/44.pdf

55- من بين هذه الدول، والتي كانت إلى عهد قريب غارقة في التخلف، يمكن أن نذكر رواندا التي أصبحت تحقق نسبة نمو تقارب 8 في المئة، قريبة إلى حد ما من نسبة نمو العملاق الصيني، وهي أحد الدول التي تبنت استراتيجية بيئية كبيرة، ويكفي أن نعرف أنها قامت بغرس 4,5 مليون شجرة سنة 2000، لتعويض غطائها النباتي والغابوي، الذي كان مهددا بالزوال. واثيوبيا التي زرعت 350 مليون شجرة في 29 من شهر يوليوز 2019، وإثيوبيا التي قد حققت رقما قياسيا عالميا في هذا السياق.

كنموذج لأكبر غابات الفلين في العالم - وقِسْ ذلك على باقي الغابات المغربية، فإلى جانب ثرواتها النباتية والحيوانية المهمة، تُعَدُّ هذه الغابة المجال الطبيعي الفريد الذي يلجأ إليه سكان المدن المجاورة (الرباط - سلا - الخميسات - القنيطرة)..، ورغم هذه الوظائف المتنوعة، فإن غابةَ المعمورة تئنُّ مِن وطأة التراجع المهول بـ 150 كلم سنويًا؛ مما يعني أنها إذا استمرت على هذه الوتيرة، فإنها ستنقرض في القريب»[56].

ضمن هذا السياق، سارعت الدولة عبر وزارة البيئة إلى بناء استراتيجية بيئوية من أجل وضع حد لهذا التدهور المكلف جدّاً اقتصاديا واجتماعيا، من خلال اعتماد الدراسات والأبحاث العلمية كمدخل أساس لتشخيص الوضع البيئي بالمغرب، وقد كشفت الدراسة التقييمية التي تم إنجازها بدعم من البنك الدولي منذ 2014، والتي تم عرض نتائجها سنة 2018 أن «تكلفة التدهور البيئي بالمغرب، تحمل الاقتصاد الوطني فاتورة باهظة تصل إلى ما يقارب 33 مليار درهم؛ أي ما يعادل 3.52% من الناتج الداخلي الخام لعام 2014، حيث أظهرت أن تلوث الماء والهواء، يعد من أكبر التحديات التي تستلزم معالجة خاصة، مسجلة من جهة ثانية، أن قيمة التدهور الناتج عن انبعاثات الغازات الدفيئة، تبلغ 1.62% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2014، بمعدل 450 درهم للفرد. وفي السياق ذاته، أكدت كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، المكلفة بالتنمية المستدامة نزهة الوفي، أن التقييم الاقتصادي لآثار الأنشطة البشرية على البيئة، يعتبر من أهم الآليات التي تساعد على اتخاذ القرار، حيث يساهم إلى حد كبير في تعزيز السياسات البيئية للتصدي للتدهور البيئي. وأشارت الوفي، إلى أنه تم استخدام هذه الآلية من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالبيئة من خلال إنجاز أول دراسة لتقييم تكلفة التدهور البيئي بالمغرب سنة 1995، حيث قدرت تكلفة التدهور البيئي حينها بـــ 20 مليار درهم سنويا؛ أي حوالي 8.2 في المائة من الناتج الداخلي الخام، ثم سنة 2000، حيث قدرت تكلفة التدهور البيئي بـــ 13.1 مليار درهم سنويا؛ أي حوالي 3.7 في المائة من الناتج الداخلي الخام»[57].

لقد فرضت الرهانات والتحديات البيئية نفسها على المغرب دولة ومجتمعا مدنياً، بشكل جعل القضية البيئية من ضمن انشغالاتهما، وهو ما اتضح من خلال تداولية مفهوم البيئة وخطابها على المستوى الرسمي، كما من خلال ارتفاع عدد الجمعيات العاملة في الميدان، كما أصبح التعالق ما بين البيئة والتنمية تعالقا جدلياً مؤسّسا لخطاب سياسي جديد، بموجبه، أصبح الوعي بالبيئة وعياً مؤسسا للتنمية في بعدها المستدام، إذ كل تخلف بيئي هو بالضرورة تخلف تنموي، والعكس صحيح، وهذا الوعي الجديد، أصبح يتأسس على قاعدة معرفية وسياسية، خاصة مع توالي التقارير الدولية حول البيئة والتنمية على حد سواء.

56- مصطفى البرجاوي، البيئة وعلاقتها بالإنسان، البيئة بين العالمي والمحلي مرجع سبق ذكره. ص 7

57- خالد فتحي، "دراسة التدهور البيئي بالمغرب تكلف 33 مليار درهم"، على الموقع: www.pjd.ma تم التصفح يوم 22/12/2019

"فإذا كان المغرب يصنَّف في المرتبة 128 من حيث مشاكل الفقر والتنمية، فيجب التوضيح أن المشاكل البيئية التي تعرفها بلادنا، مسؤولةٌ بأكثر من 70% عن هذا الوضع، وهذا راجعٌ إلى عدة عوامل، منها ما هو طبيعي، ومنها ما هو موضوعي (...)، وعندما نعلم بأن التدهور البيئي بشتى أشكاله، يستهلك ما يقارب 7 مرات ميزانية وزارة الصحة، وأن 2 مليار درهم سنويًا تضِيعُ بسبب التدهور البيئي، منها ضياع 20 ألف هكتار سنويًا من الأراضي بسبب التصحُّر، و30 ألف هكتار من الغابات المدمرة، فهذا يدعونا إلى دقِّ ناقوس الخطر، والإحساس بضرورة الدراسة الجيدة والموضوعية لهذا الملف[58]، ومحاولة إدراج فعاليات المجتمع المدني في كافة الأنشطة البيئية بحُكمِ قربها من الساكنة، وهذا بطبيعة الحال لا يتم برَفْع اللافتات التحسيسية والشعارات الرنانة الظرفية، وعقد الشراكات المزيَّفة التي لا تُبقِي ولا تذَرُ، بل بتطوير هذه الشراكات في تناغم وانسجام مع الإطار البيئي المستهدف"[59]. لذلك وتماثلا مع التزاماته تجاه الاتفاقيات والمواثيق الدولية، ورغبة منه في التقليل من فاتورة التدهور البيئي، سارع المغرب إلى إعادة النظر في قوانينه الوطنية بتأهيلها لحماية البيئة.

و"من أبرز مظاهر اهتمام المغرب بالبيئة، سنّه لقانون إطار يتعلق بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة. هذا القانون يشكل "ثورة كبيرة"، في مجال التنمية المستدامة في المغرب، وحسب ما يشير إليه البنك الدولي في موقعه الرسمي، فإن جهود المغرب الرامية إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها من تأثير التغيرات المناخية، تتجلى في عدد من المشاريع؛ أولها: مخطط المغرب الأخضر الذي يسعى من خلاله إلى جعل الفلاحة محركا رئيسا لنمو الاقتصاد الوطني، ثم محطة نور للطاقة الشمسية، والتي ستؤمن نسبة 52% من حاجيات المغرب الكهربائية بحلول عام 2030. هذا إلى جانب رفع الدعم عن أسواق الوقود ما يشجع المستهلك، نظريا، على الوعي بأهمية تدبير الطاقة (وهو ما يثير جدلا واسعا بالمغرب)، إضافة إلى التزامه بحماية المحيطات وكذا الحفاظ على المياه الجوفية»[60].

لكن، في سياق مخطط المغرب الأخضر، والذي جاء وفق الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالقطاع الفلاحي وفق المواصفات البيئية العالمية، والذي يعتبره المغرب لبنة أساسية من لبنات التنمية البشرية المستديمة، كانت النتائج مخيبة للأمل، حيث «كشف التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، جوانب مظلمة من تسيير وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية، بوقوفه على اختلالات برنامج «المغرب

58- عائشة الدتسولي: التدهور البيئي ناتج عن الاستغلال العشوائي للموارد الطبيعية، جريدة المغربية 6.10.2006، نقلا عن مصطفى البرجاوي، المرجع سبق ذكره.

59- المرجع السابق نفسه.

60- دانية الزعيمي، جهود المغرب للحفاظ على البيئة، تغير فعلي أم ماركوتينغ للخارج، على الوقع:
https://marayana.com/laune/2019/07/31/9522/ تم التصفح يوم 2020/01/22.

الأخضر» وعلى رأسها غياب تصور لتدبير المخاطر، واختلالات برامج فلاحية رصدت لها الوزارة الملايين، إلا أنها فشلت ولم تحقق أهدافها، وأثقلت كاهل الفلاحين المنخرطين فيها، إذ يقول تقرير المجلس الأعلى للحسابات: «إن تدبير المخاطر يقتضي تقييمها حسب احتمالية حدوثها بناء على دراسة التوجهات الاستراتيجية والأهداف المنبثقة عنها، وتحليل مختلف الأنشطة وتحديد المخاطر المرتبطة بها، مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات والمستجدات التي يعرفها القطاع، سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى محيطه، كما يتعين، بعد ذلك، جمع نتيجة هذا التقييم في خارطة للمخاطر وتحديد خطة موثقة للتعامل معها، فبالنسبة إلى قطاع الفلاحة، والذي اعتمد استراتيجية تتمثل في مخطط المغرب الأخضر، فإن تدبير المخاطر المرتبطة بهذا المخطط لم يتم التعامل معها وفق المنهج، حيث لا يتوفر القطاع على تصور من أجل تدبير المخاطر، ولم يسبق له القيام بأي تقييم في هذا المجال، بل غالبا ما يتم الاكتفاء باللجوء إلى الدوريات والمذكرات لتفعيل مجموعة من الإجراءات بعدم تكرار الإشكالات وتحمل الآثار الناجمة عنها، علما أنه كان من الممكن تفاديها لو تم اعتماد سياسة استباقية مبنية على رؤية شاملة لتدبير المخاطر، وهو ما يؤثر سلبا على صحة المواطنين بالأمراض والأسقام، وعلى رأسها المرض الخطير «السرطان». ومن أهم المخاطر التي جاء بها التقرير، والتي لا تنفصل عن تلوث البيئة وتدميرها على مستوى الإنتاجية الفلاحية، أن:

- مراكز الحليب: ثلاثة مراكز فقط من أصل 2700 مركز لجمع الحليب في المغرب تطابق المعايير الصحية.

- الشاي: يسوق بالمعايير الصينية التي لا تتشدد مع المبيدات والسموم.

- الخضر والفواكه: لا تخضع لأية مراقبة لبقايا المبيدات عكس تلك المصدرة.

- اللحوم: 4 مجازر فقط مطابقة للمعايير الصحية من أصل 900[61].

وإذا كان المغرب، وتكريسا لجهوده في تطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة، قد راهن على أن يكون مؤتمر مراكش بشأن الاحتباس الحراري، خلال الفترة ما بين 7 و18 نوفمبر 2016، والذي يعد النسخة 22 من مؤتمر الأطراف (COP22) حسب اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي، والذي شاركت فيه 196 دولة، مناسبة وحدثا بيئويا بالمغرب، فإن إصدار قانون منع الأكياس البلاستيكية، لما لها من تأثير مدمر للبيئة، يعد رهانا بيئيا مهما. وضمن هذه الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة، تأتي شرطة البيئة وشرطة المياه كآلية مؤسساتية لحماية البيئة والعمل على تطبيق القوانين ذات الصلة[62]، وهو إنجاز مهم بالرغم من

61- أنظر: أخنوش "بطل" فضائح تقرير جطو.. مشاريع رصد لها الملايين والنتيجة: فضائح! جريدة أخبار اليوم، عدد 12-09-2019

62- انظر مقال نور الدين سنان، دور الجمعيات والمنظمات الغير الحكومية في حماية البيئة، سبق ذكره.

عدم قدرة هذه الشرطة على وضع حد لاستنزاف مقدرات البيئة من مياه ورمال وغابات، وما إلى ذلك لعدة اعتبارات ترتبط بطبيعة الإيكولوجيا السياسية نفسها، والتي يجب على الجمعيات البيئية العمل على ممارسة دورها في الضغط والتنديد، مستعملة في ذلك كل السبل القانونية وعلى رأسها الاحتجاج السلمي، والعرائض والبيانات، حرصا منها على تفعيل القوانين ذات الصلة، وإلا بقيت هذه القوانين حبرا على ورق، خاصة أمام أحداث بيئية تحمل مخاطر على البلاد إقليميا، جهويا ووطنياً، من قبيل اجتثاث بعض الأنواع من الأشجار ذات الأهمية البيئية، خاصة تلك المعرضة للزوال، وهو ما تشهده العديد من المدن المغربية باستمرار، وما يثيره ذلك من تعريض التنوع البيئي والإيكولوجي للغطاء النباتي للخطر.

"ففي تحدٍّ صريح لتعهدات المغرب الدولية في مجال المحافظة على البيئة ومحاربة كل أشكال التلوث، وضد كل السياسات العمومية لتكثيف عمليات التشجير أطلقت المديرية الإقليمية لوزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء بأسفي صفقة مثيرة تقضي بالاقتلاع الكلي لـ 130 شجرة أوكاليبتوس من الحجم الكبير متواجدة بمركز جماعة الترابية مول البركي، وتأتي هذه الصفقة بعد أسابيع قليلة من إطلاق صفقة مماثلة همت اقتلاع الكلي لـ 507 شجرة أوكاليبتوس على طول الطريق الإقليمية 2305، والخطير هو إلزام المقاولة الفائزة بالإتلاف الكلي لجذور الأشجار المقتلعة حتى لا تعود إلى الحياة من جديد"[63]. وإذا كانت ضرورة التعمير والتوسع العمراني تقتضي أحيانا اقتلاع الأشجار، فإن الوعي البيئي يقتضي أن يرافق هذا العمل سياسة محلية لتشجير، لتعويض البيئة، ولو أن الأمر أحيانا لا يقتضي تدمير هذا الغطاء البيئي الأخضر، بل التعامل مع مخططات التعمير وفق المعايير الدولية التي يعتبر المغرب متخلفا عنها بخصوص متوسط المساحات الخضراء في مجاله الحضري، كما رأينا سابقاً.

إن تأهيل النسيج الجمعوي الذي ما يزال يعاني من غياب التشبيك كما هو الحال بالنسبة إلى الفدراليات البيئية في عدد من البلدان المتقدمة، سواء على المستوى الإقليمي، الجهوي أو الوطني، جعل الدولة ملزمة بالعمل على توحيد الجهود وتكثيفها، ومن أجل ذلك تم إحداث عدد من الهيئات الرسمية، وعلى رأسها مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، والتي تعمل على إشراك الجمعيات الفاعلة في الميدان في كل اللقاءات الوطنية والدولية، وقد وجهت المؤسسة في الثاني من يونيو من سنة 2013، الدعوة إلى 36 منظمة غير حكومية، التأمت للاحتفاء باليوم العالمي للتربية البيئية، وهي منظمات كانت تمثل حينها الجهات 16، قبل التعديل الجهوي الجديد، الذي قلص الجهات إلى 12 جهة فقط، حيث كانت المناسبة فرصة للقاء أزيد من 1500 مشارك من مختلف البلدان.

63- المهدي الكراوي، وزارة التجهيز تطلق صفقة لقلع 130 شجرة أوكاليبتوس، جريدة الصباح، عدد 2174، الخميس 19 دجنبر 2019، ص 2

وضمن الأفق نفسه، وتفعيلا لمقتضيات دستور 2011، عملت الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة على تطبيق بنود القانون الإطار الذي هو بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستديمة، من خلال إشراك مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في الميدان، عبر خلق شراكات واتفاقيات تعاون تفعيلا للسياسات الحكومية إقليميا ووطنيا بهدف تقوية النسيج الجمعوي البيئي على كافة المستويات العلمية والتواصلية والتمويلية، وفي هذا الإطار "أنجزت الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة ما بين 2012 و2014 دورتين تكوينيتين تتضمنان ورشات تكوينية جهوية لفائدة ما يناهز 1000 جمعية بمعدل 500 إطار جمعوي في كل دورة تكوينية تمتد على أربعة أيام بكل جهة. وقد تطرقت هذه الورشات التكوينية للمواضيع التالية: التدبير الجمعوي، الإشكاليات البيئية الوطنية والمحلية، وتدبير النفايات الصلبة، والتنوع البيولوجي، والتغيرات المناخية، وتدهور التربة والتصحر، وحماية الساحل، والملوثات الخطرة، ودور الجمعيات البيئية في تعزيز التنمية المستدامة، وتدبير المشاريع وتعبئة الموارد[64].

بيد أن هذا الدور في غياب التأكيد قانونياً على مختلف جوانب الجريمة البيئية، نتيجة التركيز على التنمية بالدرجة الأولى، وفق انشغال المغرب ببعدي التطور والنمو الذي يميز نموذجه الاقتصادي والتنموي، خاصة في ظل تضخم الملف الاجتماعي المرتبط بالتشغيل والسكن والصحة والتعليم، يجعل المغرب مرهوناً بالاستثمارات الأجنبية، وما تحمله من قدرة على حل هذا الملف الذي يحظى بالأولوية، وهو ما يجعل من حماية البيئة مسألة ثانوية، ناهيك عن الحضور الرمزي للجمعيات البيئية، والتي لم تصل بعد إلى مستوى الحركات البيئية الضاغطة، نتيجة عدة اعتبارات وعوامل، ليس أقلها غياب القدرة الاقتراحية لهذه الجمعيات وتواضع ثقافتها الإيكولوجية، وهو ما انتبهت إليه الدولة، جاعلة من أهدافها تقوية النسيج الجمعوي وتأهيله، لكي يكون شريكاً أساسياً.

ولهذا الغرض، و"تطبيقا لمضامين القانون الإطار للبيئة والتنمية المستدامة المرتبطة بتعبئة جمعيات المجتمع المدني وإشراكها في برامج حماية البيئة والتنمية المستدامة، تقوم الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة بالمساهمة في تمويل مشاريع الجمعيات ذات الصلة، وذلك طبقا لدورية السيد الوزير الأول رقم 2003/07 الصادرة بتاريخ 27 يونيو 2003 والمتعلقة بالشراكة بين الدولة والجمعيات. وقد توصلت هذه الوزارة ب 250 مشروع جمعوي بيئي، تم فرز 117 مشروعا جمعوياً، حيث استفاد 38 مشروعا من ميزانية إجمالية تبلغ 05 مليون درهم، وقد تم اعتماد منهجية تضمن تمثيلية متوازنة بين جميع جهات المملكة، بما في ذلك الوسطين الحضري والقروي، وكذا النوع. وقد تطرقت هذه المشاريع للمواضيع التالية: فرز وتدوير وتثمين النفايات، والمحافظة على الثروات الطبيعية وتثمينها، وإحداث أحياء بيئية، وتعزيز السياحة الإيكولوجية،

64- موقع الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة على الرابط نفسه.

وتشجيع الطاقات المتجددة واقتصاد الطاقة، والتحسيس والتربية في مجال البيئة والتنمية المستديمة»[65]، بيد أن المقاربة الوصفية والتصنيفية، تقودنا إلى استخلاص هيمنة المدن الكبرى على أهم المشاريع، خاصة مدن المركز من خلال جهتي الرباط والدار البيضاء.

وبالنظر إلى أهمية البيئة وطنيا، خاصة في علاقتها بالتنمية، وما يهدره التدهور البيئي من فرص تنموية ومقدرات وموارد طبيعية وبشرية، يعتبر حجم الاستثمار الرسمي من خلال دعم الوزارة المنتدبة الوصية جد محتشم للغاية، ذلك أن رقم 5 مليون درهم لدعم 38 مشروعا، إلى غاية 2014، لن يحقق نتائج ميدانية ذات فعالية، خاصة وأن المشاريع البيئية تكون عادة مكلفة للغاية، إذا استثنينا الحملات التحسيسية والتوعوية. لذلك، باتت الحاجة إلى تشبيك الجمعيات وتوحيد الجهود في مشاريع كبيرة، أمرا ضروريا للغاية. ولهذا، وفي سياق الاستفادة من عملية التشبيك الجمعوي الذي يميز الجمعيات بالبلدان المتقدمة، وكذا خلق مناسبات للحوار الوطني والتشاور في قضايا البيئة، وهو مطلب جمعوي ما فتئت تعبر عنه الجمعيات الفاعلة وطنيا، في سياق تفاعلها واستفادتها من التجارب الدولية، نظمت الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة منتدى وطنياً للجمعيات البيئية.

وهو ما تعبر عنه الوزارة من خلال موقعها الإلكتروني، في كونه يأتي «ضمن المجهودات التي تبذلها هذه الأخيرة من أجل تفعيل المستجدات التي عرفها النسيج الجمعوي والشأن البيئي ببلادنا، والمتجلية أساسا في الدستور الجديد للمملكة، الذي نص في المادتين 12 و13 على حق الجمعيات في المساهمة في بلورة السياسات العمومية وتفعيلها وتقييمها، والقانون الإطار رقم 12-99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة الصادر في الجريدة الرسمية في شهر مارس 2014، والذي أكد على ضرورة تعزيز دور الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، التي أصبحت مطالبة بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد عرف هذا المنتدى مشاركة أكثر من 500 جمعية فاعلة في ميدان البيئة والتنمية المستدامة، على مستوى جميع جهات وأقاليم المملكة، مما شكل فرصة للتشاور وتبادل الأفكار والاتفاق على مجموعة من التوصيات، ستشكل مرجعا لهذه الوزارة لوضع الأسس الأولى لجيل جديد من الشراكة مع النسيج الجمعوي البيئي، لضمان مشاركة فعالة للجمعيات البيئية في تنزيل وتفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، واستثمار المكتسبات والاستفادة من التجارب الناجحة في إطار برنامج الشراكة بين الوزارة المكلفة بالبيئة والجمعيات البيئية، الذي انطلق منذ سنة 2000»[66]. وقد تم تنظيم ثمان دورات هي كالتالي: 1996 - 2000 - 2002 - 2007 - 2009 - 2011 - 2016، لكن قراءة الأجندة الزمنية لهذه الدورات يجعلنا نستشف عدم

65- موقع الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة، على الرابط:

https://www.environnement.gov.ma/ar/100-partenariat-cooperation/ong/333-ong-ar

66- موقع الوزارة نفسه.

انتظامية هذه الدورات، التي تصل أحيانا إلى جمود ثلاث سنوات مثل الفارق بين دورتي 1996 و2000، أو أربع سنوات كما هو الحال في الفارق بين دورتي 2011 و2016، وهو الحال نفسه منذ آخر دورة في 2016 إلى الآن.

إذا كانت الحركات البيئية قد أكدت منذ عقود، أنه لا يمكن معالجة القضية البيئية في غياب الوعي الإيكولوجي الكافي، وفي غياب توحيد الجهود بين مختلف الفرقاء، فإنها ما فتئت تلح على ضرورة تبني استراتيجية عبر دولية، تنخرط من خلالها مختلف الجمعيات والحركات البيئية وطنيا ودوليا في تشبيك عالمي فاعل وفعال، وضاغط على الحكومات والشركات والدول، وهو ما يقتضي التركيز على دور الوعي السياسي والثقافة الإيكولوجية في توحيد الجهود والرؤى، عبر إعادة النظر في التنمية وخطاباتها في السجل النيوليبرالي. إن «الكفاح البيئي ليس غاية في حد ذاته، بل هو مرحلة، يمكن أن يخلق صعوبات للرأسمالية ويجبرها على التغيير»[67]. ولهذا، لا يجب أن يخضع لمقاومة القوة الماكرة التي تبديها الشركات كما الدول الكبرى، في ظل نظام التفاهة، بل يجب أن يستمر في سعيه للحفاظ على البيئة وتفكيك أسس النيوليبرالية، وفق رؤية اجتماعية وإيكولوجية لا تنفصل عن دعم الديموقراطية وحقوق الإنسان في العالم.

خاتمة:

بغض النظر عن الخلافات الجوهرية، والتي طفت على السطح خلال مختلف القمم والمؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة، فإن الكل يتفق ولو مبدئيا على ضرورة اعتماد التنمية البشرية المستديمة، والتي تنص على ضرورة تلبية حاجيات الأجيال الحالية، دون المساس وتهديد أمن وسلامة الأجيال القادمة وحقها في التنمية، من خلال احترام مستوى قدرة البيئة على تلبية الحاجيات البشرية الراهنة، وفي الوقت نفسه احترام قدرتها على امتصاص ملوثات ونفايات الأنشطة البشرية والتكنولوجية، بما في ذلك النووية والكيمائية، وهو اقتناع عالمي شعبي بدرجة الأولى، يعود الفضل فيه إلى مجهودات وتضحيات الحركات البيئية، والتي استطاعت أن تجعل البيئة حقا جديدا من حقوق الإنسان.

على الرغم من حداثة المجتمع المدني بالمغرب، فإنه استطاع أن يحقق رقما مهما على مستوى كثافة الحضور الجمعوي، الذي بات يناهز 30 ألف جمعية ومنظمة غير حكومية، بيد أن التمثيلية البيئوية ضمن النسيج الجمعوي تكاد تكون محتشمة، بالنظر إلى الحجم الكلي للجمعيات، حيث لم تتجاوز الجمعيات التي تعنى بالبيئة سقف 2000 جمعية، بنسبة لا تتجاوز6,6%، وهو ما يجعلنا ملزمين دولة ومجتمعاً بدعم

67- André Gorz, Leur écologie et la nôtre, https://www.monde-diplomatique.fr/2010/04/GORZ/19027, consulté le 22/01/2020

الجمعيات البيئية وتأهليها وفق آليات حديثة ومعاصرة، تمنحها القدرة على الفعل الميداني والقوة الترافعية، حماية وصيانة للبيئة من خلال المخاطر المحدقة بها. وإذا كان النسيج الجمعوي البيئي على احتشام مردوديته البيئية، فإن ما تحقق ميدانيا، بالرغم من عدم قدرة هذه الجمعيات على التحول إلى حركات بيئية قادرة على التأثير والفعل الميداني، بما في ذلك الضغط على الحكومة والجماعات المنتخبة والمستثمرين في مجالات الصناعة لاحترام المعايير الدولية للبيئة، لعدة اعتبارات ترتبط بطبيعة العضوية في هذه الجمعيات، وكذا خلفيات التأسيس التي تتمثل في عدم قدرة المجتمع المدني البيئي الاستقلال عن الدولة، بسبب عدة عوامل أهمها ارتباط التمويل والدعم بمؤسسات الدولة، بشكل كبير، وكذا غياب وعي بيئوي في مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية وعلى رأسها المدرسة والإعلام، فإن المغرب يعتبر مثالا يحتذى به في سنّه لاستراتيجية وطنية لحماية البيئة وتأهيل مواردها كما في سنّه لقوانين ومؤسسات تعنى بالبيئة، وعلى رأسها المجلس الوطني للبيئة، ومؤسسة محمد السادس للبيئة، وكذا القطاعات الوزارية ذات الصلة، والتي بالرغم من احتشام مستوى التنسيق مع الجمعيات الفاعلة وغياب الدعم الكافي لذلك، فإنها استطاعت أن تحقق الكثير من الأهداف، ولو في بساطتها، فهي تعتبر المدخل الرئيس لخلق وعي إيكولوجي كفيل بتأهيل كل المؤسسات الرسمية وغير الحكومية من أجل حماية البيئة.

المراجع:

- أحمد أمين بيضون، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد، الطبعة الثانية، دار بيسان للنشر- بيروت، 1998
- آلا دونو، نظام التفاهة، ترجمة وتعليق، مشاعل عبد العزيز الهاجري، الطبعة الأولى، دار سؤال للنشر، بيروت، 2020
- عبد الإله بلقزيز، في الديموقراطية والمجتمع المدني، مراثي الواقع، مدائح الأسطورة، الطبعة الأولى، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2001
- عبد الله حمودي وآخرون، وعي المجتمع المدني بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1998
- علي سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008
- فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006
- قاسم شعيب، فتنة الحداثة، صورة الإسلام لدى الوضعيين العرب، الطبعة الأولى، مؤمنون بلا حدود، بيروت، 2013
- لاري دايموند، مصادر الديموقراطية، ثقافة المجموع أم دور النخبة، ترجمة، سمية فلوعبود، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، 1994
- وافي حاجة، جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة، منظمة السلام الأخضر والصندوق العالمي للطبيعة نموذجا، بحث لنيل شهادة الماجيستير في القانون، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، إشراف الدكتور مزيان محمد أمين، السنة الجامعية 2013 - 2014

المجلات والدوريات:

- مجلة المنعطف، عدد مزدوج، 23 - 24، 2004
- مجلة المنهل، عدد أكتوبر 1995
- مجلة عالم الفكر، العدد 3 المجلد 32، يناير - مارس 2004

الجرائد:

- جريدة أخبار اليوم، عدد12-09-2019
- جريدة الصباح، عدد 2174، الخميس 19 دجنبر 2019
- جريدة المغربية 6.10.2006

المراجع الأجنبية:

- Arnaud Diemer, Catherine Figuier et Marilys Pradel, Ecologie Poilitique et Ecologie Industrielle, éd, Oeconomia, 2014

- Barrow. C. J. Developing the Environment. Longman Singgapore Pub, Singapore; 1997
- Eddy Fougier Le Cavalier Bleu, L>alter-mondialisme, Paris 2008
- Francois Schneider, Point d'éfficacité sans sobrieté, in: Objectif de la décroissance, Parangon, 2003
- Ignacio Ramonet: Guerres du XXI sciecle, Gallilée, 2002
- Julia Schmitz, La théorie de l'institution du doyen Maurice Hauriou, éd, L'harmata, 2013
- M'hammedi Mouna, Urbanisme et développement durable: Plaidoyer pour une ville meilleute, in Ville et environnement durable en Afrique et au Moyen Orient.
- Mohammed Refass, et autres, Ville et environnement durable en Afrique et au Moyen Orient, édité par Taoufik Agoumy et Mohammed Refass, éd, université Mohamed V, 2012
- Pamela Chasek, Lynn Wagner et I. William Zartman, Le Maghreb face à l'internationalisation de ses problèmes environnementaux, in L'Afrique du nord face aux menaces ecologiques, dirigé et édité par Abdellatif Benchrifa et Will D. Swearingen, édition de l'univesité Mohamed V, 1995

Revues et magazines:

- Environnemental Education Prospects Review, Vol 11, No.4
- Le monde diplomatique, décembre 2002

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2020

All rights reserved © 2020